

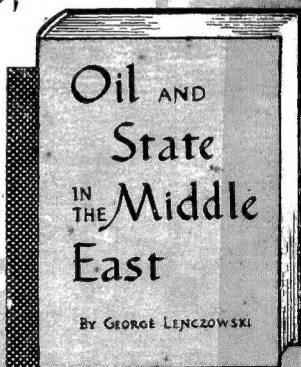
# کتاب سائنسیہ

مجموعۂ عربیہ ۱۰۰٪

## البتروں والدولہ

في  
الشرق الأوسط

تأليف  
جورج لنكزوفسکی



اهداءات ٢٠٠٠

المهندس / راحد اميس اللقاني

الإسكندرية

كتب سياسية

# البترول والديبلوماسية في الشرق الأوسط

تأليف

مورج لنگز وفسكى



## مُقدِّمة

يمر الشرق الأوسط في الوقت الحاضر بفترة ثورة مزدوجة ، فهو من ناحية يحرر نفسه من سيطرة الغرب ، ومن ناحية أخرى يسعى لتغيير نظمه الاقتصادية والاجتماعية مع ما يصاحب ذلك من تغيرات سياسية . وعلى الرغم من أن الشرق الأوسط يشارك بقية مناطق الاستعمار الأوربي السابقة في مشاكلها الاستعمارية ، فهو يختلف عنها من ثلاثة أوجه : أولها وضعه الجغرافي الذي يجعل منه منطقة من أهم مناطق استراتيجية النقل في العالم سواء في النقل الجوي أو البري أو البحري وثانيهما أن به ثلاثة أرباع احتياطي البترول في العالم ، وثالثها طبيعته الخاصة بصفته ميدانا لأعنف نزاع سياسي في القرن الحاضر وهو النزاع القائم بين العرب وإسرائيل .

ولإذا كانت شركات البترول الأجنبية قد حققت هدفها باستخراج البترول فإن وجودها وممارسة نشاطها أثار مشاكل سياسية كبرى قد تتعثر بسببها الجهود الفنية والاقتصادية التي تمت حتى اليوم .

وتنمية صناعة البترول في الشرق الأوسط مثل واضح للتفاعل بين طرازين مختلفين من المجتمعات الإنسانية مع ما يتبع ذلك من التفاعل من توتر وضغط ، فهو من ناحية يحدث تغيرات اقتصادية وتغيرات تكنولوجية في المجتمعات التي كانت معيشتها تقوم على اقتصاديات زراعية أو تجارية أو رعوية . ومن ناحية أخرى نجد أن صناعة

استخراج البترول في أيدي رؤوس أموال وإدارة أجنبيه وهي تقدم في مناطق تمر بفترة تحرر سياسي . وفي مثل هذه الظروف فهما كان لدى الشركات الأجنبية من نوايا طيبة ومهما كانت على مستوى تقدمي كبير من الناحيتين الاجتماعية والصناعية ، فهي لا تخرج عن كونها عنصراً أجنبياً وسط مجتمع اتجاهاه العام نحو التحرر من الاعتماد على سلطات أجنبية أو الخضوع لنفوذ أجنبي .

ولا يقتصر البترول على أنه مثال للتفاعل بين مجتمعين مختلفين ، ولكنه عامل حاسم في مستقبل الشرق الأوسط من الناحيتين الاجتماعية والسياسية فهو من أهم الصناعات في بعض بلاد الشرق الأوسط ، وهو الصناعة الوحيدة الهامة في البعض الآخر . وإذا فهو الأساس الذي تقوم عليه مشاكل التصنيع ، كما أنه الأساس الذي تقوم عليه العلاقات الصناعية أضف إلى ذلك أن الإيرادات التي تحصل عليها دول المنطقة من عمليات استخراج البترول تغطي على الموارد الأخرى لهذه الدول وتجعلها تعتمد اعتماداً يكاد يكون كلياً على هذه الصناعة .

وبترول الشرق الأوسط يقوم بدور حيوي في اقتصاديات عهد السلام وفي الاحتياجات العسكرية للدول الكبرى الغربية ، إذ عدها — كما كان الحال عام ١٩٥٦ — بأكثر من ٨٠٪ مما يحتاجه غرب أوروبا من البترول .

وهذه العوامل التي قدمناها تحدد الدور السياسي والاجتماعي الذي تؤديه صناعة البترول في الشرق الأوسط . فهو من الناحية الاجتماعية عنصر تقدم كما هو عنصر إثارة اضطراب ، ومن الناحية الاقتصادية يعتبر أساس التوازن المالي وبرامج التنمية .

وصناعة استخراج البترول في الشرق الأوسط تقوم على أساس اتفاقيات طويلة الأجل وهذا من شأنه أن يخلق علاقات خاصة بين الشركة الأجنبية والدولة التي منحت الامتياز. ويدخل تحت هذه العلاقات المحادثات التي تجرى بشأنها ومدى صحة الاتفاقيات من الناحية القانونية ومراعاة تنفيذ الشروط وتعديلها وإعادة النظر فيها . وفي كل موقف من هذه المواقف تقف سلطتان في مواجهة بعضهما — احدهما سلطة الدولة المنتجة للبترول بما لها من حق السيادة على أراضيها والثانية سلطة شركة البترول بما لها من نفوذ اقتصادي قد يكون من القوة بحيث تضاعف أمامه اقتصاديات البلد المنتج للبترول . وقد يكون للحكومة البلد الذي هو موطن الشركة مصلحة خاصة في الاتفاقية وقد تكون هذه المصلحة ذات طبيعة ودية أو معادية فهذا كله يتوقف على الظروف .

وفي هذا الكتاب سوف نتعرض بالتحليل للمشاكل التي تثيرها العلاقة بين شركات البترول والدولة في الشرق الأوسط . فالجزء الأول مقدمة تاريخية يعقبها ملخص للدور الذي يلعبه البترول في اقتصاديات أوروبا وبلاد الشرق الأوسط ، أما الأجزاء الأخرى فقد خصصت لتحليل العلاقات بين شركات البترول وكل من الدولة المنتجة والرأى العام في هذه الدول والعمال . وسوف نعرض بالتحليل للنواحي الاقتصادية والقانونية والاجتماعية والسياسية لهذه العلاقات .

المؤلف

## الفصل الأول

### مركز بترول الشرق الأوسط في الاقتصاد الأوربي

أثبتت أزمة السويس عام ١٩٥٦ مدى اعتماد أوروبا الكبير على الشرق الأوسط . وقبل الأزمة كانت هناك فئة قليلة من المطلعين على مواطن الأمور هي التي تدرك هذه الحقيقة ، ولكن بعد الأزمة تكشفت الحقيقة للجماهير في أوروبا خاصة وقد أدركت الفرق الكبيرة بين الطريقتين : طريق قناة السويس وطريق رأس الرجاء الصالح . وكذلك مقدار البترول المنقول عبر سوريا وحجم تجارة البترول عبر قناة السويس وحمولة أساطيل ناقلات البترول الغربية وحاجة كل من الدول الأوروبية للبترول وصعوبة عمليات تحويل النقد التي تواجهها الدول الأوروبية ومقدرة أمريكا المحدودة في سد النقص المفاجيء في كميات البترول التي تحتاجها شريكاتها في حلف الأطلسي .

### انجازات الاستثمارات الأوربي :

إن أوروبا خارج دائرة الكتلة السوفياتية قد أظهرت اتجاهين في نفس الوقت : أحدهما ازدياد مطرد في استهلاك البترول والثاني ازدياد مطرد في الاعتماد على الشرق الأوسط كمصدر أساسي للبترول .

بلغ استهلاك أوروبا من البترول قبل الحرب (عام ١٩٣٨) ٢٧ مليون طن في السنة . وبعد الحرب مباشرة (عام ١٩٤٧) ارتفع إلى ٣٧ مليون



طن في السنة . ومنذ ذلك الوقت أخذ يزداد بمعدل ١٣٪ في السنة حتى بلغ مائة مليون طن في عام ١٩٥٥ . وفي عام ١٩٥٦ استهلك أوروبا ١١٥ مليون طن . وزيادة الاستهلاك بمعدل ١٣٪ / نسبية غير عادية إذا علم أن معدل زيادة الاستهلاك في الولايات المتحدة تبلغ ٦٪ . وفي بقية العالم ١١٪ . ويعمل ذلك بالنشاط الاقتصادي الذي شاع في أوروبا بعد تطبيق مشروع مارشال .

وطبقا للدراسات التي قامت بها منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي يتوقع معدل الاستهلاك بين ١٩٥٥ ، ١٩٦٠ ألا يزيد عن ٩٪ . وبين ١٩٦٠ ، ١٩٧٥ بالآ يزيد عن ٦٪ / أي كمعدل الاستهلاك الأمريكي وفي هذه الحالة يكون استهلاك أوروبا السنوي من البترول ١٥٣ مليون طن في ١٩٦٠ و ٣٤٠ مليون طن في ١٩٧٥ .

وتدل الدراسات التي قامت بها منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي أن البترول قدم في عام ١٩٣٨ ٨٪ من الطاقة اللازمة للاستهلاك الأوروبي وفي ١٩٤٩ ارتفع الرقم إلى ١١٪ . وفي ١٩٥٥ إلى ١٨٪ . في حين أن الفحم ظل يقدم ٧٤٪ من الطاقة المستهلكة والغاز الطبيعي ١٪ . وعطّات توليد الكهرباء من القوى المائية ٧٪ . وإذا قدرنا أن استخدام الفحم والقوى المائية يخضع لعوامل طبيعية محدودة . وأن هناك صعوبة في الحصول على اليد العاملة اللازمة لاستخراج الفحم فالنتيجة الحتمية بمرور الزمن هي ازدياد طلب أوروبا للبترول لتغطية حاجاتها من الطاقة المستهلكة

واستهلاك الطاقة في الوقت الحاضر لا يقدم لنا الأرقام الصحيحة الدالة على ما تستورده أوروبا من البترول إذ أنها تعيد تقدير بعض

وارداتها منه . ففي عام ١٩٥٥ بلغ إجمالي واردات أوروبا من البترول ١١٣ مليون طن منها ٢١ مليون طن من نصف السكر الغربي و ٦٠ مليون طن من الشرق الأوسط وهكذا قدم الشرق الأوسط ٨٠٪ من واردات أوروبا من البترول .

وعند تحليل حاجة أوروبا المتزايدة إلى البترول يجب أن تدخل في اعتبارنا ثلاثة عوامل :

- ١ — العلاقة بين التنمية الاقتصادية واستهلاك البترول .
- ٢ — مقدرة أوروبا على تكرير البترول .
- ٣ — تسهيلات النقل .

أما عن العامل الأول فهناك علاقة سببية بين الإنتاج الصناعي الأوروبي واستهلاك البترول فالإنتاج الصناعي ازداد فيما بعد الحرب بمعدل ٨٪ في السنة وهذا يقابله زيادة في استهلاك الطاقة بمعدل ٥٪ في السنة . وفي هذه الصورة الاجمالية رأينا أن البترول يقدم زيادة سنوية من الطاقة قدرها ١٣٪ .

#### طاقة أوروبا على تكرير البترول :

افترن اذدياد حاجة أوروبا إلى استهلاك البترول بزيادة كبيرة في وسائل التكرير . ففي عام ١٩٤٨ كانت كميات الزيت الخام التي تم تكريرها في أوروبا أقل من عشرين مليون طن ، وفي ١٩٥٥ بلغت ١٠٣ مليون طن أي نحو ٩٠٪ من حاجة أوروبا منه .

وتبلغ طاقة معامل التكرير الأوربية حالياً ١٢٠ مليون طن . وهذه الزيادة يقابلها استثمارات إجمالية تقارب بين ١/٧٥٠/٠٠٠/٠٠٠ دولار و ٢/٢٥٠/٠٠٠/٠٠٠ دولار يضاف إلى ذلك ١/٠٠٠/٠٠٠/٠٠٠ دولاراً قيمة المنشآت الملحقة بمعامل التكرير ونفقات التوزيع ووسائل النقل والاتجاه الذى ظهر بعد الحرب هو إنشاء معامل التكرير قرب مراكز الاستهلاك وبعيداً عن مصادر الانتاج وازداد هذا الاتجاه قوة بعد عام ١٩٥١ أى بعد تأمين البترول فى إيران وإغلاق معامل تكرير عبادان . وفى تحسينات القرن الحالى ازدادت طاقة التكرير فى أوروبا وفى المجرز البريطانية وبما يسترعى الانتباه الزيادة الكبيرة فى هذه الطاقة فى فرنسا حيث بلغ مقدار ما كررته من البترول فى منتصف العقد السادس من القرن الحالى ٣٣ مليون طن ، وتليها بريطانيا حيث بلغت طاقتها ٣١ مليون طن وبما زاد من قدرة بريطانيا لإنشاء معمل لتكرير فى عدن . وتلى بريطانيا إيطاليا حيث تبلغ طاقتها التكريرية ٢٦ مليون طن ويليهما ألمانيا الغربية وهولنده وطاقتهما ١٦,٥ ، ١٤ مليون طن على الترتيب .

ولكن يلاحظ هنا أن هذا الاتجاه الأوربي يصطدم بمشروعات التنمية البترولية فى الشرق الأوسط ، فبلاد هذه المنطقة تسمى إلى التصنيع والتخلص من وضعها الحاضر باعتبارها بلاداً تعتمد على اقتصاد أساسه انتاج الخامات وهو اقتصاد استعمارى لم تعد تحمله بلاد الشرق الأوسط وهى تلج الخامات مزيداً على إنشاء معامل التكرير قرب مصادر الانتاج وهذا التضارب فى المصالح لا يزال حتى الوقت الحاضر كما لا ظاهراً بسبب ما يطرأ على الإنتاج من زيادة كبرى تعود بإيرادات مطردة الزيادة على البلاد المنتجة ، وكذلك بسبب الإنشاء التدريجى لمعامل

تكرير عملية لمواجهة استهلاك الشرق الأوسط المطرد الزيادة من البترول .

### الطرق البرية والبحرية لنقل البترول وأسطول الناقلات :

عند الكلام على نقل البترول لأوروبا يجب أن ندخل في اعتبارنا حاملين أحدهما الطريق الذي يمر بها البترول عند انتقاله من الشرق الأوسط والثاني وجود عدد كاف من الناقلات في سنة ١٩٥٦ فلقد كان البترول يشحن إلى أوروبا عن طريقين أساسيين : الأول قناة السويس (٦٥ مليون طن في السنة) والثاني خط الأنابيب عبر سوريا (من العراق والسعودية) ٢٦ مليون طن في السنة وطاقة الطريقين أكبر من هذه الكمية فقناة السويس يمر بها كمية إجمالية من البترول تبلغ ٧٧ مليون طن سنوياً (١٥٥ مليون برميل في اليوم) أما ما تستطيع أنابيب العراق والسعودية نقله فيبلغ ٤١ مليون طن في السنة (٨٣٠ مليون برميل في اليوم) والفرق الحاصل هو ١٢ مليون طن كانت وجهته نصف الكرة الغربي أو أفريقيا وفي حالة الطوارئ، وقد حدثت هذه الطوارئ عام ١٩٥٦ - يمكن تحويل الاثنى عشر مليون طن إلى أوروبا .

واطراد الزيادة في حجم الشحنات المصدرة إلى أوروبا الغربية اقتضى الزيادة في طاقة قناة السويس وخطوط الأنابيب . وقد اتخذت شركة النفط العراقية وشركة تابلان الخطوات اللازمة لزيادة خطوطها فشركة النفط تعمل على إنشاء خط جديد سعة ٢٤ بوصة يربط حمص مع بانياس كما أن تابلان أعدت برنامجاً لزيادة طاقتها من ١٦ مليون طن في السنة (٣٢٠ ألف برميل في اليوم) إلى ٢٢ مليون طن في السنة (٤٤٠ ألف

برميل في اليوم) في عام ١٩٥٨ . وقد توقفت أعمال شركة النفط العراقية بسبب أزمة السويس أما تابلين فنغذت برانجها وتم التنفيذ في عام ١٩٥٨

أما المشكلة الخاصة بزيادة كميات البترول المنقولة عن طريق قناة السويس فتقتضى توسيع القناة وتعميقها<sup>(١)</sup> . وقد كانت القناة في منتصف ١٩٥٦ تتسع للناقلات التي غاطسها ٣٥ قدم . وكانت الناقلات التي تبني عام ١٩٥٦ لا تزيد عن ٤ ألف طن ، أما الآن فالالاتجاه العام إلى بناء ناقلات ضخمة تبلغ ٨٠ ألف طن . أو أكثر . وبدأت تظهر ناقلات وزنها الاجمال ٤٦٣٣٠ طنا . وفي عام ١٩٤٧ ضربت الناقله eadrevsnulio الرقم القياسي إذ بلغت ٨٥٥٠٠ طنا وتستطيع حمل شحنة من البترول قدرها ٥٩٠ ألف برميل . وفي نفس العام اتفقت إحدى شركات النقل البحري الامريكية مع أحواض السفن في اليابان على بناء خمس ناقلات تبلغ كل منها ١٠٤٥٠٠ طن وهذا النوع من الناقلات إذا استخدم بطريقة متواصلة فإنه يغطي على الناقلات الصغيرة من ذة ١٦٥٦٠ طنا وكذلك على خطوط الأنابيب .

أما اسطول ناقلات البترول فقد ازدادت حمولته تبعا للزيادة المضطردة في إنتاج البترول واستهلاكه ، ففي ١٩٣٩ كان مجموع الناقلات الموجودة في العالم ١٥٧١ ناقله حمولتها ١٦٦ مليون طن ، وفي ١٩٤٥ بلغ اسطول الناقلات في العالم ١٧٦٨ على الرغم من فقد عدد كبير منها أثناء الحرب . وبلغت الحمولة ٢١٦٦٨٠٠ طن وفي ١٩٥٦ بلغ عدد الناقلات ٢٨٥٠ . وفي منتصف ١٩٥٦ كانت كل قطع هذا الاسطول مستخدمة

---

(١) وهو مايفعله الآن حكومة الجمهورية العربية المتحدة ( مكتب شيايمية )

في النقل فكانت حوالى ٢٥٪ يحمل شحنات إلى الساحل الشرقى للولايات المتحدة وحوالى ٥٠٪ ينقل البترول إلى الموانئ الأوربية والمتوقع أن يزداد الطلب في السنوات القادمة على مضاعفة حمولة الناقلات بغض النظر عن برامج إنشاء وتوسيع خطوط الأنابيب، وتدل الأبحاث التي قامت بها منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى على أن الوزن الإجمالى للناقلات المقرر بناؤها يقدر بحوالى ٣٠ مليون طن ، وهو يبلغ ٦٧٪ من وزن الناقلات الموجودة في العالم في ذلك الوقت. وهذه الزيادة الهائلة في الطلبات على الناقلات ترجع إلى الزيادة المطردة في استهلاك البترول ولرغبة بعض شركات البترول في عدم الاعتماد على حقوق الأنابيب التي تتعرض للهرات السياسية وكذلك لتحل الناقلات الجديدة محل ناقلات تسع ما بين ١٦,٣٦٠ طنا ، التي بنيت خلال الحرب وينتهى تشغيلها عام ١٩٦٠ .

#### تكاليف الاستيراد :

من الواضح أن اطراد اعتماد أوروبا على واردات البترول تتطلب اتفاق جانب كبير من العملة الأجنبية ، وهذا بدوره يؤثر على ميزان المدفوعات الأوربية . ولقد قدرت لجنة البترول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى أن التكاليف الكلية لتوزيع البترول على الدول الأعضاء تبلغ ٢,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار في عام ١٩٥٥ يضاف إلى ذلك ١٠٪ تكاليف تمويل الناقلات المسجلة في أوروبا . ولذلك تعمل دول غرب أوروبا على إيجاد الوسائل التي تستطيع بها التغلب على مشكلة المدفوعات عند استيرادها لبترول الشرق الأوسط .

### كلمة ختامية :

لنكمل الصورة التي قدمناها لأهمية بترول الشرق الأوسط في الاقتصاد الأوربي . نضرب أمثلة فردية للدول الداخلة في المنظمة الاقتصادية للدول الأوربية ، فاعتماد هذه الدول على البترول كمصدر للطاقة يختلف من بلد إلى آخر ، ففي عام ١٩٥٤ - ١٩٥٥ كان اعتماد اليونان على البترول باعتباره مصدراً للطاقة بنسبة ٨٢٪ بينما كان اعتماد ألمانيا الغربية عليه بنسبة ٩٪ فقط ، وكان اعتماد المملكة المتحدة على استهلاك البترول ١٣٪ ، وفرنسا ٢٢٪ ، وإيطاليا ١٢٪ ، والسويد ٤٠٪ ، والنرويج ، وهولندا ٢٤٪ . وهذه النسب الفردية غير ثابتة بل إنها تعلو وتخفض تبعاً لبرامج الإنتاج الصناعي ، فقد كانت في ألمانيا مثلاً في فترة ما بعد الحرب ٢٠٪ ، وبلغت في إيطاليا فيما بين ١٩٥٠ ، ١٩٥٥ ١٢٠٪ .

ويتبين من هذه الإحصائيات أن بترول الشرق الأوسط لعب دوراً كبيراً جداً في تنمية الاقتصاد الأوربي في فترة ما بعد الحرب ، كما أن هذا الدور سوف تزداد أهميته باطراد زيادة الطاقة التي يتطلبها الاستهلاك الأوربي ، وهكذا نرى الصلات التي تربط المقدرات الاقتصادية والاستراتيجية لأوروبا والشرق الأوسط تزداد قوة .

## الفصل الثاني

### مركز البترول في اقتصاد الشرق الأوسط

في عام ١٩٥٨ كان الشرق الأوسط ينتج البترول بمعدل ٢١٥ مليون طن في السنة (٤٣٣ مليون برميل في اليوم) وهذا يعادل ٢٤٪ من الإنتاج العالمي وكان الإنتاج في عام ١٩٥٦ وهو عام أزمة السويس ١٩٥٥ مليوناً أي (٣٨٨ مليون برميل في اليوم) وفيما بين ١٩٤٦ و ١٩٥٥ ازدادت استثمارات البترول فبلغت ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار وكان المعدل السنوي للاستثمار في عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ حوالي ٢١.٠٠٠.٠٠٠ دولار أي أقل من معدل الاستثمار في أعقاب الحرب مباشرة بما يقرب من الثلث. وكان توزيع أبواب الاستثمار على الوجه الآتي : —

إنتاج	٩٨٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار
تسويق	٧٥٠.٠٠٠.٠٠٠
خطوط أنابيب	٥٦٧.٠٠٠.٠٠٠
معامل تكرير	٤٦٥.٠٠٠.٠٠٠
متنوعات	٢٣٣.٠٠٠.٠٠٠
	<hr/>
	٢٠٤٢٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار

هذا وأن زيادة الإنتاج بالإضافة إلى رفع حصة البلاد المنتجة من



الأرباح كان له أثر كبير في زيادة الدخل ، وقد ارتفع إيرادات حكومات البلاد المنتجة للبترول من ٥٥.٠٠٠.٠٠٠ دولار في ١٩٥٣ و ٦٨.٠٠٠.٠٠٠ في ١٩٥٤ إلى ٨٨.٠٠٠.٠٠٠ في ١٩٥٥ و ٩٤.٠٠٠.٠٠٠ في ١٩٥٦ — أما الرقم الذي بلغه الدخل في ١٩٥٨ فهو يزيد قليلا عن ٢٧٤.٠٠٠.٠٠٠ دولار .

وكانت أكثر بلاد المنطقة استفادة الكويت والسعودية والعراق وإيران .

وفي عام ١٩٥٥ كانت إيرادات العراق من البترول ٢٠٧.٠٠٠.٠٠٠ دولار ، وقد نقص الإيراد إلى ١٩٣.٠٠٠.٠٠٠ في ١٩٥٦ ، ١٣٧.٠٠٠.٠٠٠ في ١٩٥٧ نتيجة لتدمير خط الأنابيب في سوريا .

ولما أجرى إصلاح الخط ارتفع رقم الإيراد إلى ٢٣٥.٠٠٠.٠٠٠ دولار في عام ١٩٥٨ أما إيراد إيران فقد ارتفع من ٩٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار في ١٩٥٥ إلى ٢١٤.٠٠٠.٠٠٠ في ١٩٥٧ و ٢٤٦.٠٠٠.٠٠٠ في ١٩٥٨ .

وقد قدر إيراد الكويت في ١٩٥٨ بمبلغ ٤١٥.٠٠٠.٠٠٠ دولار والسعودية بحوالي ٣٠٠.٠٠٠.٠٠٠ (١) دولار وقطر ٥٧.٠٠٠.٠٠٠ والبحرين ١١.٠٠٠.٠٠٠ دولار — وقد ساهمت حصيلة البترول في الكويت بحوالي ٩٠٪ من الدخل القومي وفي السعودية بحوالي ٨٥٪ ومنذ تم الاتفاق بين إيران واتحاد شركات البترول وأصبح إيراد البترول

---

(١) هنا الرقم الكبير يدخل في جيب سعود ولا يعود على الشعب في شيء .  
( كتب سياسية )

الإيراني يساهم بمقدار ٤١٪ من الميزانية في عام ١٩٥٥ و ٤٥٪ في ١٩٥٦ و ٥١٪ في ١٩٥٧ .

وفي العراق بلغت إيرادات البترول حول ٧٠٪ من الدخل القومي في عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ . وبالإضافة إلى هذا الإيراد المباشر فإن البلاد المنتجة حصلت على فوائد مالية نتيجة للشعريات المحلية وأجور العمال الوطنيين والفوائد التي تعود على المقاولين الوطنيين وما ينفقه موظفو الشركة الأجانب داخل البلد والرسوم الجمركية على واردات الشركات .

### التكرير والاستهلاك وأساليب النافذات الأولية

من بين الفوائد التي جناها الشرق الأوسط من صناعة استخراج البترول تنمية طاقته على تكرير البترول . ولهذا قيمته إذا علمنا أن الانحاء الذي يسود الدول الأوروبية هو إنشاء معامل التكرير قرب الأسواق الكبرى وعندما حان منتصف عام ١٩٥٨ كان الشرق الأوسط يملك ٢٠ معملا للتكرير بما يلزمها من آلات التكرير طاقها الكلية أكثر من ٧٥ مليون طن ، فهد أن جانباً كبيراً من هذه الطاقة لا يستخدم وخاصة في معامل تكرير عبادان وحيفا . وفي خريف ١٩٥٦ كانت عمليات التكرير تتم بمعدل ٥٠ مليون طن في السنة ، وفي خريف ١٩٥٧ بمعدل ٥٥ مليوناً . وترجع الزيادة إلى إعادة إصلاح وترميم معمل التكرير في عبادان ومضاعفة إنتاج معمل التكرير في عدن ، وإنشاء ثلاثة معامل تكرير جديدة في دوره بالعراق ، وحيدا بلبنان و بطنان في تركيا وتوسيع معمل التكرير في البحرين والكويت ، وبعد أن

أتمت الكويت بناء معملها الجديد زادت طاقتها من ١٥ مليون طن إلى ١١ مليون طن . كذلك أعدت برامج لزيادة طاقة معامل التكرير في أواخر العقد السادس وأوائل العقد السابع من القرن العشرين ، وهذه تشمل معمل التكرير في الإسكندرية وطاقته ٢٠٠ ألف طن وآخر في القاهرة طاقتة ٢ مليون طن . وتكوين شركة للتكرير في الأردن ورأس مالها ٣ مليون دينار أردني ، وإنشاء معمل تكرير حكومي في حمص طبقا لاتفاق مع إحدى المؤسسات التشكية وطاقته ٧٥٠ ألف طن ، وإنشاء معمل تكرير في أزمير طاقتة ٧٥٠ ألف طن .

وترجع زيادة طاقة التكرير في المنطقة إلى السياسة التي تسير عليها الشركات وكذلك إلى رغبة البلاد المنتجة والناقلة للبتروول في تحقيق مستوى اقتصادي أعلى والاتقال من مرحلة إنتاج الخامات إلى مرحلة الصناعة . وقد زاد الطلب المحلي على البتروول في الشرق الأوسط بنسبة ١٣٢٦٪ في السنة منذ عام ١٩٥٠ ، وفي عام ١٩٥٥ استهلك الشرق الأوسط ١٠٨١ مليون طن من منتجات البتروول المكرر وقد كان استهلاك مصر وحدها ثلث هذه السكينة تليها إيران وتركيا والعراق وقد كان نصيب كل منها يتراوح بين ١٠ و ١٣٪ .

ولما كان الشرق الأوسط غنيا في موارده البتروولية وفقيراً في موارد الطاقة الأخرى فقد كان استهلاك الطاقة البتروولية فيه في عام ١٩٥٤ بنسبة ٦٩٤٪ وترتفع هذه النسبة كثيراً إذا استبعدت تركيا التي تستهلك كثيراً من الوقود الصلب .

ومن الفوائد التي حققتها دول المنطقة من وجود البتروول أن شرعت تنشئ لها أساطيل خاصة من الناقلات . فصر التي كانت في عام

١٩٥٥ تملك ناقلتين ذة ٢٦ ألف طن اتقت بين ١٩٥٥ و ١٩٥٦  
سبائة ألف جنيه فى شراء ناقلات جديدة وخصصت ١,٥٠٠,٠٠٠  
جنيه لشراء ناقلات أخرى فى ١٩٥٦ و ١٩٥٧ . وإيران اتقت مع  
هولنده على بناء ناقله ذة ٣٢ ألف طن على أن تستأجرها شركة  
البتترول الأهلية الإيرانية . والعراق بصدد بحوث لبناء أسطول من  
الناقلات ذة مائة ألف طن . وفى ١٩٥٦ كان لدى تركيا ثمانية ناقلات  
طاقها الإجمالية ٩٥ ألف طن . وفى الكويت تكونت إحدى الشركات  
التي تسام فيها الحكومة بالتعاون مع شركات البترول بقصد إنشاء  
أسطول من الناقلات ويبلغ رأس مال هذه الشركة ٢,٧٠٠,٠٠٠  
إسترليني .

### الفوائد التي تجنيها الدول النافذة للبتترول :

فى ١٩٥٦ كان المقدّر أن تبلغ إيرادات سوريا من عمليات خط  
الأنابيب التابع لشركة النفط العراقية ١٨,٣٣٢,٠٠٠ دولار ، وذلك  
بمراجعة قيمة الرسم المحصل على الأنابيب فى ديسمبر ١٩٥٥ . وقد تم  
هذا التقدير على أساس أن يكن مقدار الزيت الخام الذى يصل إلى  
سورية بواسطة الأنابيب ٢٦ مليون طن منها ١٨,٥ تم عن طريق  
بانياس .

أما إيرادات سوريا من الناقلين فقد بلغت ١,١٦٠,٠٠٠ دولار  
فى النسبة . وقد بلغت نسبة المتحصل من خطوط الأنابيب فى ١٩٥٦  
١٦ ٪ من الإيراد الكلى لسوريا . أما إيرادات لبنان من خطوط  
الأنابيب فقد كانت منخفضة حتى عام ١٩٥٨ لأنها حتى ذلك الوقت

لم تكن قد وصلت إلى اتفاق مع شركة النفط العراقية وتابلان . وكان المتوقع من سير المفاوضات بين الحكومة اللبنانية والشركات أن ترتفع إيرادات لبنان من الخطوط من ٩٨٠,٠٠٠ دولار إلى ٢,٩٨٠,٠٠٠ دولار في السنة على أساس أن يمر بلبنان ٧,٥ مليون طن من البترول منها ٧ ملايين تصل ميناء طرابلس .

وفي ١٩٥٦ كانت إيرادات لبنان من خطوط الأنابيب ٢,٢٠٠,٠٠٠ دولار أى بنسبة ٤,٦٪ من الإيراد الكلى للدولة . ولكن لا ننسى أن لبنان يستفيد من نواحي أخرى كوجود المركز الرئيسى لشركة تابلان على أراضيهِ وما يتبع ذلك من الكميات الكبيرة من الأغذية والمنتجات المحلية الأخرى التى تشتريها أرامكو وشركة النفط من أسواق لبنان وغير ذلك من أوجه الإتفاق الأخرى فإذا انتقلنا إلى مصر ، على اعتبار أن قناة السويس معبر للبترول ، نجد أن حركة النقل فى القناة زادت بشكل يستوقف النظر فمن ٧,٨ مليون طن فى ١٩٠٠ إلى ٣٠,٦ مليون طن فى ١٩٤٧ إلى ١٠٧,٥ مليون طن فى ١٩٥٥ : وكان البترول يشكل ١٤٪ من وزن البضائع التى عبرت القناة فى ١٩٢٠ ، فأصبح يشكل ٤٥٪ من هذه الحموله فى ١٩٤٧ وارتفع إلى ٦٠٪ فى ١٩٥٥ . وفى ١٩٥٦ فى الفترة التى سبقت الأزمة بلغت حركة النقل فى القناة ١٢٢ مليون طن فى السنة ، وكانت نسبة البترول ٦٣٪ من الحموله الكليه .

## الفصل الثالث

### طبيعة الاتفاقيات الخاصة بعقود الامتياز

تعمل جميع شركات البترول في الشرق الأوسط بلا استثناء على قاعدة ، اتفاقيات عقود الامتياز الخاصة ، التي تعطيها الحق المطلق في استغلال موارد البترول في منطقة معينة لأجل طويل . وفي مقابل هذا الامتياز تتعهد الشركة بالتنقيب عن البترول واستخراجه ودفع حصة البلد المنتج من الأرباح .

ولكل عقد امتياز بعض اشتراطات خاصة تميزه عن غيره من العقود ولكنها تشترك جميعا في البعض الآخر .

#### النود المشتركة بين عقود الامتياز المختلفة :

١ - يشمل الامتياز الممنوح للشركة حقها المطلق في التنقيب عن البترول واستخراجه وتكريره وتصدير الزيت الخام والمواد الأخرى الملحقة به كالفاز الطبيعي في منطقة الامتياز .

أما عملية نقل البترول ومنتجاته فتكون موضع اتفاق آخر . ( انظر شركة النفط - شركة البترول البريطانية الإيرانية - أرامكو اتحاد شركات البترول في إيران .

٢ - تتضمن الوثيقة الأصلية لعقد الامتياز فترة محددة تبدأ فيها

عملية التقييب . يصبح من حق البلد الذي يمنح الامتياز أن يسترده إذا لم تبدأ الشركة في العملية ( النفط — وارسى — أرامكو ) .

٢ — امتداد طول مدة الامتياز ( النفط وقروعا ٧٥ سنة — أرامكو ٦٠ سنة — الكويت ٧٥ سنة — اتحاد شركات البترول في إيران ٢٥ سنة تزداد إلى ٤٠ ) .

٤ — المساحة التي يشملها الامتياز تكون عادة كبيرة وقد تشمل البلد كله ( الكويت — البحرين — قطر ) ، وفي الحالات الأخرى تشمل وحدة إقليمية سواء كانت سياسية أو جغرافية . كما يشمل أيضا المياه الإقليمية ١ . أما المياه التي فوق المنطقة الصحرية أو الرملية المواجهة للإقليم بحراً فتخضع لاتفاق خاص وقد يمنح امتيازها إلى شركة أخرى ( وارسى — النفط — البريطانية الإيرانية — أرامكو — اتحاد الشركات ) .

٥ — جرت العادة أن تمنح الشركات حق تنظيم وسائلها الخاصة في النقل والمواصلات لضمان حسن سير العمل . ومن بين هذه المواصلات السلكية واللاسلكية والسكك الحديدية والسفن والطائرات (النفط — البريطانية الإيرانية — أرامكو — اتحاد الشركات ) . ومن حق البلد الذي يمنح الامتياز الاستيلاء أو فرض الرقابة الحربية على هذه المنشآت في حالة الحرب أو إعلان حالة الطوارئ . داخل البلد على أن تدفع عنها نفعا أيضا مناسباً (١) .

---

(١) يلاحظ أن بمثل هذه النصوص تحولت حبراً على ورق إذ أت الدول الدول الاستعمارية وقتت تساهل شركاتها .

### والنفط - البريطانية الإيرانية

٦ - من حق الشركة الحصول على بعض أراضى البلد مانح الامتياز سواء من الحكومة أو من الأفراد فإذا كانت الأرض من أملاك الدولة فقد تحصل عليها الشركة إما منحة من الدولة أو عن طريق الشراء بسعر مخفض . أما الأرض التى تشتري من الأفراد فيكون سعرها كسعر مثيلاتها من الأرض المجاورة ويستثنى من ذلك إلا ما كن المقدسه والأثرية .

( النفط - البريطانية الإيرانية - أرامكو - اتحاد الشركات )

٧ - على الشركة أن تقدم لما نـح الامتياز كميات محدودة من البترول ومنتجاته للاستهلاك المحلى ولا تحسب هذه الكميات ضمن حصة البلد المنتج من إيرادات البترول .

( النفط - البريطانية - أرامكو - اتحاد الشركات )

٨ - للشركة الحق فى إنشاء شركات فرعية للقيام بمرحلة معينة من مراحل الإنتاج على أن تحسب أرباح هذه الشركات ضمن حصة البلد المنتج من الأرباح .

( وادى - النفط - البريطانية الإيرانية - أرامكو - اتحاد الشركات - الكويت ) .

٩ - يحتفظ مانح الامتياز لنفسه بحق إيفاد مندوبين عنه لدى الشركة على أن تتحمل الشركة جميع نفقاتهم ومرتباتهم . ولطؤلاء المندوبين حق التفتيش على أعمال الشركة وحساباتها ( النفط - البريطانية الإيرانية - أرامكو ) .



١٠ — يكون جميع العمال غير الفنيين من مواطني البلد مانح الامتياز على أن الاتفاقيات تتضمن في كثير من الحالات إلزام الشركة بتدريب المواطنين على الأعمال الفنية ( النفط — البريطانية — الإيرانية — أرامكو — اتحاد الشركات ) .

١١ — تعهد الشركة بأن تقدم تقريراً سنوياً للبلد مانح الامتياز يشمل المعلومات الخاصة باكتشاف آبار جديدة للبترول والمشتروقات الجيولوجية ، على أن يكون مفهوماً أن تحتفظ الدولة مانحة الامتياز بسيرة هذا التقرير . ( النفط — البريطانية الإيرانية — اتحاد الشركات — أرامكو ) .

١٢ — في حالة طرح جديدة للجمهور تلزم الشركة بفتح أسهم قوائم اكتتاب عامة في البلد مانح الامتياز ( البريطانية الإيرانية ) وفي بعض الحالات تحدد النسبة المئوية التي تطرح للاكتتاب العام . وهي ٢٠٪ بالنسبة لأرامكو .

١٣ — الشركات إما أن تعفى من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ( البريطانية الإيرانية — أرامكو ) وإما أن تحصل على تأكيدات بأن حصة الضرائب لا تزيد على الفئات المحددة للشروعات الصناعية الأخرى . ( النفط ) .

١٤ — عقد الامتياز يعنى الشركة من الرسوم الجركية ورخص استيراد الآلات والعدد والمواد اللازمة لإدارة العمليات ( النفط — البريطانية الإيرانية — اتحاد الشركات — أرامكو ) .

١٥ — في حالة قيام نزاع بين البلد مانح الامتياز والشركة بشأن الحقوق

والالتزامات التي يتضمنها عقد الامتياز يلجأ الطرفان إلى التحكيم فإذا لم يقبل أحد الطرفين قرار الحكم يرفع الأمر إلى محكمة العدل الدولية لاختيار حكم من قبلها (البريطانية الإيرانية - أرامكو - اتحاد الشركات - النفط) .

١٦ - بل ذلك ترتيبات خاصة بدفع مبلغ إجمالاً مانح الامتياز عند توقيع عقد الامتياز وتنظيم عمليات دفع الأرباح والإيجارات وغيرها. ويمكن تقسيم التاريخ المالي لعقود الامتياز إلى ثلاث فترات رئيسية الفترة الأولى من بدء أول عقود الامتياز (البريطانية الإيرانية والنفط) إلى أوائل العقد الرابع من القرن العشرين ، والثانية من أوائل العقد الرابع إلى أوائل العقد السادس ، والثالثة من أوائل العقد السادس إلى الوقت الحاضر .

وتتميز الفترة الأولى بعقود امتياز تقدم أرباحاً متواضعة للبلد مانح الامتياز على أساس مبلغ محدد عن كل طن من البترول الخام (كان المعدل ٤ شلن ذهب بالنسبة لشركة النفط) أو على أساس الأرباح العامة للشركة ( دارسي كانت تدفع ١٦ ٪ من الأرباح السنوية ) أما الفترة الثانية فتميزت بإعادة النظر كلية في عقود الامتياز بحيث تحصل الدولة المنتجة على مبلغ ثابت في عام بغض النظر عن ربح الشركة أو خسارتها بجانب نسبة محددة من الأرباح حوالي ٢٠ ٪ . وعلى العموم فإن الأساس السائد في عقود الامتياز فيما بين ١٩٣٠ و ١٩٥٠ هو دفع نسبة معينة ( ٤ شلن ذهب ) عن كل طن من البترول يستخرج أو يباع .

ولما ازداد إنتاج البترول والطلب عليه بعد الحرب العالمية الثانية طالبت البلاد المنتجة بزيادة حصتها من إيرادات البترول خاصة وأن

الشركات صاحبة الامتياز بدأت تحقق أرباحا خيالية . وكانت إيران البائدة بالمطالبة ، ولكن التعديل المجهري الذي تأثر به الشرق الأوسط بأكمله هو التعديل الذي تم في السعودية . ففي ٣١ ديسمبر ١٩٥٠ انفتحت شركة أرامكو مع الحكومة السعودية على المناصفة في الأرباح تطبيقا لما اتبع من قبل في فنزويلا وكان الاتفاق المبدئي يقضى بتوزيع صافي الأرباح مناصفة بعد استبعاد الضرائب التي تجبها الحكومة الأمريكية ولكن الاتفاق عدل بحيث يتم التوزيع قبل جباية الضرائب . وفي فبراير ١٩٥٢ حذت العراق حذو السعودية وتبعها الكويت في ١٩٥١ .

١٧ - لا تقوم عقود الامتياز الكبرى على أساس المشاركة بين الحكومة مانحة الامتياز والشركة الأجنبية ولكنها مشروع أجنبي وإدارته أجنبية ، ولم يشذ عن ذلك إلا اتفاقية حكومة العراق مع شركة النفط فقد نص فيها على اختيار أحد المواطنين العراقيين لعضوية مجلس إدارة الشركة يكون له نفس الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها باقي المديرين .

هذا وأن حصول البلد مانح الامتياز على حق تمثيله في مجلس إدارة الشركة يعتبر في حد ذاته مكسبا كبيرا وإن كان من المشكوك فيه ما لهذه العضوية من تأثير على أوضاع الشركة وقراراتها .

وعلى كل فإنه لا أرامكو ولا الشركات الكبرى المؤسسة لها ولو غيرها من الشركات حاولت الاستفادة من أزمة شركة البترول البريطانية الإيرانية وقت التأميم . وهذا التضامن بين شركات البترول الغربية الكبرى ساعد على رواج الفكرة القائلة بأن الصناعة البترولية احتكار

دولى . ونادى البترول لا يضم حدداً كبيراً من الدول الغربية فاعضاؤه :  
هم الولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا وفرنسا وكلها أعضاء فى حلف  
الأطلنطى ، ويرجع ضيق دائرة عضوية النادى إلى التطورات التاريخية  
كما يرجع أيضاً إلى الحرب العالمية الثانية حيث استبعد من النادى لفترة  
معينة على الأقل — كل من ألمانيا واليابان وإيطاليا .

ولقد بدأت هذه الدول الثلاث الأخيرة تستفيد نشاطها الدولى  
فى اقتصاديات البترول فاذا سارت طبقاً للعرف الذى جرى عليه العمل  
فى « النادى » حتى اليوم وهو العرف الذى يقوم على أساس من  
المناقشة الحرة فلن يحدث اضطراب فى توزيع امتيازات البترول الحالية  
ولكن ليس هناك ما يضمن تمسك هذه الدول الثلاث بمبادئ « النادى »  
بل قد تعتمد إحداها إلى وسائل تعارض مع هذه المبادئ . وكل كل  
فيبدو أن الموقف فى أمان طالما بقيت هذه الدول الثلاث مرتبطة مع  
الدول الغربية الكبرى بأحلاف عسكرية دفاعية .

## الفصل الرابع

### كيف تنظم الشركات علاقاتها مع حكومة البلد المنتج

لتنظيم هذه العلاقات تشكل الشركة لجنة تنفيذية من كبار المسؤولين فيها ومن المفيد أن نبين النظام الذي تسير عليه الشركات في علاقاتها مع حكومة البلد المنتج وستخذ لذلك مثالين أحدهما من أرامكو والآخر من شركة النفط العراقية .

#### كيف تنظم أرامكو علاقاتها مع السعودية

تضم شركة أرامكو نائبا للمدير لشئون العلاقات مع الحكومة السعودية والمالية ويعمل معه المدير العام للعلاقات مع الحكومة بعاونه مساعد مدير . ويعمل مع هؤلاء جميعا مكتب التخطيط المسكون من أربعة مختارون على أساس خبرتهم الإدارية وإلمامهم بالشئون العربية .

وبل هؤلاء عدة فروع للعلاقات السياسية مع السعودية والعلاقات المحلية ويقوم فرع العلاقات السياسية مكتبين أحدهما في الرياض والآخر في جده أما مركزه الإقليمي فهو في الدمام .

أما العلاقات المحلية فلها مدير ومكاتبها في الظهران وأبقيق ورأس تنورة . وتتناول إدارة العلاقات المحلية الجوازات والتصاريح وشئون العمال والشئون البوليسية والتعليمية والطبية والعلاقات العامة والجمارك

والمباني والرياضة وعمليات خط الأنابيب والشؤون المالية والفنية وهي في ذلك كل تعمل بالتعاون مع الحكومة السعودية .

### كيف تنظم شركة النفط عهوداتها مع الحكومة العراقية :

يختلف موقف شركة النفط عن شركة أرامكو ، ففي العراق ثلاث شركات هي النفط الأصلية وشركة بترول الموصل وشركة بترول البصرة وهناك أيضا خط الأنابيب التابع لشركة النفط وهو يمر بالأردن وفلسطين وسوريا ولبنان ولكن منذ حرب فلسطين انقطع تدفق البترول لي حيفا واقتصر خط الأنابيب على سوريا ولبنان .

وفي العراق تعمل شركة النفط في ميدانين : في حقول البترول وفي علاقاتها مع الحكومة العراقية . فعمليات حقول البترول تحت إشراف ثلاثة مديرين لكل من الشركات الثلاث مدير ويمثل الشركات الثلاث لدى الحكومة مندوب واحد . أما المديرون فهم مسئولون مباشرة أمام المركز الرئيسي للشركة في لندن ، وكذلك يتصل مندوب الشركات لدى الحكومة العراقية بلندن مباشرة وهذا يخالف لما هو جار في أرامكو حيث تترك السلطة كلها في المركز الرئيسي للشركة وهو في داخل السعودية وبذلك يسهل التنسيق بين علاقات الشركة مع الحكومة وأعمالها في حقول البترول . وفي مكتب مندوب الشركة لدى الحكومة العراقية مكتب للعلاقات العامة له ثلاث فروع في كركوك وعين زلج في الموصل والبصرة ، ويتم نفس التوزيع في البلاد الأخرى التي اشركت النفط فروع بها مثل سوريا حيث أنشئ مكتب لخط الأنابيب في حمص وأنجر في دمشق . ويلاحظ أن مندوب الشركة لدى الحكومة السورية

مواطني سوريا طبقا لنص الاتفاق مع سوريا . وفي لبنان مدير عام  
لعمل تكرير طرابلس ومندوب لشركة في بيروت . وفي قطر يقوم  
نفس النظام القائم في العراق وكذلك في الامارات المتعاهدة على  
الخليج العربي .

وموظفو شركة النفط الذين يعملون في قسم العلاقات مع الحكومة  
العراقية يبلغون حوالى المائة وهو عدد متواضع إذا قورن بما لدى  
أرامكو وهذا يرجع إلى أرامكو في بلد أكثر تخطفا من العراق وتنقصه  
جميع وسائل الرفاهية التي تتحمل أرامكو مسئولية إعدادها .

### مساكن خاصة — حماية القبائل<sup>(١)</sup> :

من المسائل التي تثير المشاكل بين شركات البترول والحكومات  
المحلية موضوع حماية القبائل . فالنظام القبلي لا يزال سائداً في كثير من  
بلدان الشرق الأوسط وقد كانت بعض القبائل ذات نفوذ كبير في المناطق  
التي بها حقول البترول أو التي يجرى فيها خطوط الأنابيب ولقد باغ نفوذ  
هذه القبائل في إيران في مطلع القرن العشرين وفي العراق بعد الحرب  
العالمية الأولى درجة تضاعفت بجانبها سلطة الحكومة ففي إيران أدركت  
شركات البترول هذه الحقيقة فأنشأت علاقات ودية مع القبائل  
وخصوصاً شيوخ المحمرة وخانات قبائل البختيارى . أما شيوخ المحمرة  
فقد استفاد من علاقته بالشركة بأن يجعل منها همزة وصل بينه وبين  
الحكومة البريطانية وبذلك يضمن عند اللزوم حمايته من الحكومة .

---

(١) هذا دليل واضح على تدخل شركات البترول في شؤون البلدان الداخلية  
وامتيازها علاقات

المركوبية في طهران وقد ظل شيخ المحمرة يتمتع في إقليمه باستغلال داخلي تحت رعاية بريطانية حتى وقف رضا شاه في وجه الحكومة البريطانية ورد الشيخ إلى حظيرة الوطن الإيراني .

أما رؤساء قبائل البختياري فقد انفقت شركة البترول معهم في عام ١٩٠٥ على أن تقدم لهم منحة سنوية قدرها ٣٠٠٠ استرليني بالإضافة إلى ٠.٣٪ من أرباح الشركة في مناطق البترول الداخلة في دائرة نفوذهم وفي ١٩٠٩ أسست شركة بترول جديدة سميت شركة بختياري للبترول برأس مال قدره ٤٠٠.٠٠٠ استرليني . وبعد الحرب العالمية الثانية أقضت بريطانيا نفسها في السياسة الداخلية لإيران وقامت بدور الوساطة بين شيخ المحمرة ورؤساء البختياري وهكذا داست على الحكومة إيران من حقوق السيادة وتبلورت هذه الحركة القومية في ١٩٥١ عندما استندت الحكومة في تأميم البترول إلى دساتير الشركات الأجنبية وتواطؤها مع شيوخ القبائل .

كذلك لجأت شركة النفط العراقية إلى قبائل شمر في شمال العراق وتعهد شيخ مشايخ شمر بتحمل مسئولية حماية ممتلكات الشركة . وظل شيخ مشايخ شمر يشرف على حماية شركة النفط حتى عام ١٩٥١ عندما خصصت الحكومة بوليسا خاصا للقيام بهذه المهمة .

ومن الغريب أن المصالح البترولية في السعودية لم تخضع لهذا النوع من حماية شيوخ القبائل ، ويرجع الفضل في ذلك إلى قوة نفوذ سعود وما أثارته شخصيته من رهبة في نفوس القبائل<sup>(١)</sup> . وبفضل هذا

---

(١) يقوم الملك سعود بدور الحارس لعرس كازالمكو



النفوذ وهذه الرهبة استطاع هو وحكومته أن يحافظ على جميع منشآت أرامكو .

وتلخيصا لما سبق نقول أنه بمرور الزمن اتجهت العلاقات بين شركات البترول والحكومات المحلية إلى التعزير والتقوية وإن كانت أصبحت أكثر تعقيدا .

## الفصل الخامس

### خطوط الأنابيب

كانت مشاكل البترول قائمة بين الشركات وبين الحكومات المحلية في العقود الأولى من بدء نشاط الصناعات البترولية في الشرق الأوسط . أما منذ عام ١٩٤٨ فصاعدا فقد أصبحت المشكلة الأولى هي مشكلة نقل البترول . ولقد صارت مشكلة جديدة تعترض العلاقات بين شركات البترول والحكومات المحلية في خلال العقد السادس أى بعد ١٩٥٠ حتى الوقت الحاضر .

ولقد مر موضوع أنابيب البترول في الشرق الأوسط بعدة مراحل :

١ - فالمرحلة الأولى بدأت مع الاتداب الفرنسي البريطاني على سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن - وكانت شركة النفط العراقية تقوم بالدور الرئيسى في الحصول على حق عبور بترولها إلى البحر الأبيض عن طريق لبنان وفلسطين . وكانت الإجراءات بسيطة حيث أن الشركة غربية والسلطات القائمة في البلدين غربية ولم تكن هناك حكومة وطنية تدعى لنفسها حقوق السيادة . وهكذا نجد أن شركة نفط العراق عندما عقدت اتفاقا مع موريا ولبنان في ٢٥ مارس ١٩٣١ لنقل بترولها عبر البلدين أضيفت من رسوم المرور ورسوم الاستيراد والضرائب بينما حصلت على حق إنشاء وصيانة وتشغيل خطوط الأنابيب لمدة سبعين عاما

قابلة للتجديد . وحصلت الشركة من بريطانيا المنتدبة على فلسطين وشرق الأردن على نفس الامتيازات التي حصلت عليها في سوريا ولبنان .

### خروج دول الاستراب - ووفول أرامكو

ظل الحال كذلك حتى الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة وهنا تبدأ المرحلة الثانية من مراحل خطوط الأنايب . وتميز هذه المرحلة بتطورين كبيرين أحدهما : استقلال سوريا ولبنان واجتلال اليهود افلسطين . والثاني : ظهور شركة بترول أمريكية في السعودية وهي شركة أرامكو ، فهي بدورها عملت على نقل جانب من بترولها عن طريق خط أنابيب إلى البحر الأبيض ، ولهذا أنشأت الشركتان اللتان تفرعت عنهما أرامكو شركة تابلان ومهمتهما الأولى عقد اتفاقيات لعبور البترول مع كل من السعودية والأردن وسوريا ولبنان . تخاف عقود شركة النفط العراقية ، ويقضى الاتفاق بإعفاء الشركة من رسوم المرور خلال السنوات الخمس عشرة الأولى ، على أن تقوم الشركة بدفع النفقات الضرورية المعقولة التي تحمها الحكومة في المواني وفي غطات البترول الخاصة بحماية الخطوط وإدارتها والرسوم الجمركية والأعمال الصحية والبلدية وغيرها . وعلى أن تدفع الشركة للحكومة السعودية بعد السنوات الخمس عشرة رسوم مرور مساوية لما تدفعه أي شركة خطوط أنابيب في الشرق الأوسط .

وفي ٨ ، ١٠ أغسطس ١٩٤٦ عقدت تابلان اتفاقات مع الأردن ولبنان واتبعتها اتفاق مع سوريا في أول سبتمبر سنة ١٩٤٧ . وكل هذه الاتفاقات متشابهة في الشروط مع خلاقات محلية بسيطة . وقد تضمنت الاتفاقات دفع رسم مرور قدره ١,٥ استرليني عن كل ألف طن على

الايقل الحد الأدنى للرسم عن عشرين ألف جنيه استرليني ، كذلك مدة تضمن العقد رسماً إضافياً لحماية الأنايب قدره ٤٠ ألف جنيه استرليني في السنة بالنسبة للأردن وسوريا و٢٥ ألف جنيه بالنسبة للبنان . وفي سنة ١٩٥٠ عقدت اتفاقية جديدة التي تضمن رسم شحن قدره ٢,٨٨ بنساً لكل طن ، محد أدنى قدره ٢,٦٠٠,٠٠ قرص لمدة عشر سنوات وبعض رسوم صغرى .

### انقلاب في لبنان : المشاركة في الأرباح أو الضرائب

في سبتمبر سنة ١٩٥٢ حدث انقلاب في لبنان وطالب الحكومة الجديدة بإعادة النظر في اتفاقيات خطوط الأنايب وهكذا بدأت المرحلة الرابعة من تاريخ خطوط الأنايب في الشرق الأوسط . طالبت الحكومة الجديدة بتطبيق إحدى القاعدتين فأما أن تشترك البلاد التي تعبرها خطوط الأنايب مع شركات الأنايب في الأرباح بالمناصفة أو أن تدفع ضريبة الدخل المفروض على الشركات . وقد رفضت نابولين وشركة النفط العراقية الشروط الجديدة واستندت نابولين إلى أنها شركة نقل وليسبت شركة تنقيب عن البترول وإذا فشاها شأن باقي شركات النقل .

أضواء على شركة النفط العراقية — خطوط أنابيب جديدة

واتفاقيات ٥٣ — ١٩٥٥

أبدت شركة النفط العراقية نشاطاً كبيراً أثناء فترة الركود التي سادت العلاقات بين نابلاين فقد أنشأت خط أنابيب جديد سعة ٣ بوصة يربط كركوك ببغداد ، وعقدت اتفاقاً جديداً مع لبنان في ٦ يناير

سنة ١٩٥٥ عاد بدخل مضاعف ، وفي ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥ عدلت اتفاقها مع سوريا بحيث أصبحت سوريا تحصل من إيرادات خط الأنابيب على أربعة أضعاف إيرادها في العام السابق .

وما أن علم لبنان بالاتفاقية السورية المعدلة حتى هب يطالب الشركة بمعاملة المثل وبعد مفاوضات طويلة عقد اتفاق في ربيع سنة ١٩٥٨ يجعل لبنان يحصل من عمليات شركة النفط على إيراد يبلغ مليوناً و٦٦ ألف جنيه استرليني في السنة على فرض أن الكمية الحالية وهي ٧,٥ مليون طن من البترول الخام تستمر في المرور بأرض لبنان ولم يتمكن كميل شمعون رئيس جمهورية لبنان من عرض الاتفاق على البرلمان ثم جاءت الحرب الأهلية سنة ١٩٥٢ فتوقفت جميع المحادثات الخاصة بشركات الأنابيب ولم تستأنف هذه المحادثات حتى نهاية العام التالي .

## الفصل السادس

### الانتقال من طور الاتفاقيات بين الدول الكبرى إلى طور المشروعات العربية الشاملة

بدأت شركات البترول في الشرق الأوسط ، منذ عهدها الأول تواجه احتمال قيام نوع من الاشراف الدولي من قبل الدول الغربية والاستعمارية على تقسيم مناطق نفوذهم على بترول المنطقة وبالتالي على نشاط هذه الشركات ، ولقد كانت اتفاقية بيرنجرونج Berenger-Long الملحقة بمعاهدة سان ريمو ١٩٢٠ أول مثل لهذا الاشراف الدولي ، فهي قد وزعت موارد البترول في العراق بين المصالح البريطانية والفرنسية بنسبة ٧٥ . ٢٥٪ ولما رأى الأمريكيون أنهم قد استبعدوا من هذه الاتفاقية طالبت الشركات الأمريكية - تأييد من الحكومة الأمريكية بنصبتها في تنمية موارد البترول في العراق وأسفرت مساعيها عن ( اتفاقية الخط الأحمر ) عام ١٩٢٨ . وقد كان الحل الوسط الذي تضمنته اتفاقية الخط الأحمر مرضيا للطرفين المختلفة في فترة ما بين الحربين العالميتين . غير أن التغييرات الثورية التي اجتاحت الشرق الأوسط والعالم أجمع بعد الحرب العالمية الثانية جعلت الاتفاقية عرضة للتوتر الشديد .

لقد بدأ ظهور شرق أوسط متحرر من السيطرة الاستعمارية

وتزحزح مركز بريطانيا القوي في المنطقة وشهد العالم مولد ثلاثة عوامل قومية جديدة لها أثرها القوي على التطورات السياسية في الشرق الأوسط وهي : — ( ١ ) اهتمام السوفييت بالشرق .

( ٢ ) محاولة أمريكا لبسط نفوذها السياسي والاقتصادي في المنطقة .

( ٣ ) ظهور حركة القومية العربية . ويقابل هذه العوامل الثلاث ، عوامل اقتصادية أخرى وجهت الاهتمام إلى الشرق الأوسط في أعقاب الحرب وهي :

( ١ ) وجود احتياطي هائل من البترول في منطقة الشرق الأوسط .

( ٢ ) انقصار تنمية هذه الموارد البترولية على فئة قليلة من الشركات الكبرى الأمريكية والبريطانية والهلندية والفرنسية .

( ٣ ) وجود البترول في بعض بلاد الشرق الأوسط دون البعض الآخر .

( ٤ ) التخلف الاقتصادي في المنطقة وهو الذي أدى إلى وجود فروق كبرى في توزيع الثروة بين فئة قليلة عظيمة الثراء وجماهير شعبية تزح تحت عبء الفاقة .

وبسبب هذه العوامل مجتمعة أخذت الحكومات والشركات تسعى إلى إيجاد حل للمشكلة العامة وهي محاولة توزيع الموارد البترولية في الشرق الأوسط توزيعاً عادلاً مع وجود الضمانات الكافية للمحافظة على مصالح المستثمرين ، ومن هنا بدأ البحث في وضع حد للتنافس الدولي وتجنب أخطار الحرب والعمل على تجنب أخطار الحرب والعمل على استخدام موارد البترول في تنمية اقتصاديات الشرق الأوسط في مجموعه

ولا تقتصر التنمية على منطقة معينة منه . كذلك طرحت على بساط البحث مشكلة وجود بلاد في الشرق الأوسط محرومة من مواد البترول بجانب البلاد المحظوظة .

وكثرت الاقتراحات وتضاربت الآراء في إيجاد حلول لهذه المشاكل وأخيرا ظهرت أربع اتجاهات فكرية كل منها يتضمن حلا للمشكلة في مجموعها وهذه الاتجاهات هي :

- ( ١ ) القضاء على المنافسة الدولية باتفاق بين الدول الكبرى .
- ( ٢ ) صيانة مصالح المستهلكين عن طريق إشراف دول تحت رعاية الأمم المتحدة .
- ( ٣ ) ضمان السلام والاستقرار في المنطقة عن طريق تنفيذ برامج تنمية تسكد إلى تأييد دول .
- ( ٤ ) إشراف دول الشرق الأوسط بنفسها على موارد البترول .

### محاولة التنظيم عن طريق اتفاق بريطاني أمريكي

في ٨ أغسطس ١٩٤٤ عقدت أمريكا وبريطانيا اتفاقية بترول القصد منها تنمية تجارة البترول الدولية وإتاحة الفرصة للغير للحصول على عقود امتياز جديدة للتنقيب وضمان حصول جميع البلاد على حاجاتها من البترول . ولم يرد في الاتفاقية ذكر الشرق الأوسط بالذات ولكن الباعث الحقيقي للحكومة الأمريكية على عقد الاتفاق هو ضمان حصول الشركات الأمريكية على نصيب عادل في استثمار بترول الشرق الأوسط والحصول من بريطانيا على اعتراف بسلامة اتفاقيات البترول الأمريكية — وخصوصا في السعودية — من الناحيتين القانونية والسياسية .



ويبدو أن بريطانيا لم تكن راعية في إجراء المحادثات لاعتقادها بأن الشرق الأوسط يدخل في دائرة نفوذها المطلق ، ولا تفسير لدخول بريطانيا في المحادثات إلا أملها في « الحصول على مقابل » . أما هذا المقابل فهو الحصول على تعهد من أمريكا بعدم التدخل في المصالح البريطانية القائمة في المنطقة فعلاً وليس هذا بعجيب إذا علمنا أن بريطانيا خرجت من الحرب مضنضة وهي تخشى أن تصطلم في القريب العاجل بالمصالح الأمريكية ذات القوة الحيوية فيتجهل نفوذها في منطقة الخليج الفارسي ( العربي ) وفي البلاد التي كانت تقع تحت انتدابها . كذلك كانت بريطانيا تأمل الاتفاق مع أمريكا على نظم جديدة تحفظ لها بعض أسواقها الخارجية وقد اعترض مجلس الشيوخ الأمريكي ودوائر البترول الأمريكية الكبرى على الاتفاقية فتم تعديلها باتفاقية أخرى في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٤٥ وهي لا تختلف السابقة إلا في بعض تعديلات طفيفة .

والغريب أن مجلس الشيوخ لم يستطع الموافقة على هذه الاتفاقية أيضاً لمعارضة دوائر البترول الأمريكية .

### صفحة عامة للمطالبة بإسراف الوسم المخفض على موارد البترول

في عام ١٩٤٦ بدأت المرحلة الثانية إلى اتجاه تنظيم صناعة البترول في الشرق الأوسط على أساس دولي بين الدول الغربية وكان بطل هذه المرحلة الرابطة الدولية للجمعيات التعاونية الاستهلاكية . وتبلور هذا الاتجاه في المؤتمر السادس عشر الذي عقدته الرابطة في زيورخ بتاريخ

١٩٤٦/١٠/٧

وجددت منظمة التعاون الدولي مساعيها في مؤتمرها الذي عقد

في براغ عام ١٩٤٨، وقدمت قراراتها إلى الأمم المتحدة لتغطية موقفها حتى تأخذ شكلا قانونيا وأحالت الهيئة الدولية قرارات المنظمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مرة أخرى في دورته الثانية عشرة ، وفي هذه الدورة كما كان الحال في الدورة الخامسة للمجلس . وقف المندوب البريطاني يعترض على وضع انتاج البترول وتسويقه تحت إشراف هيئة تعاونية دولية . وذهب إلى أبعد من ذلك فطالب بشطب قرار الراجعة من جدول أعمال المجلس نهائيا .

### استخدام البترول في التنمية الاقتصادية الإقليمية

اقترنت أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة للاقتراحات الخاصة بوضع موارد البترول تحت إشراف دولي ، بأول أزمة سياسية كبرى خاصة ببترول الشرق الأوسط ، وهي تأميم إيران لصناعة البترول الإيراني فلم يقتصر الأمر على سوء العلاقات بين شركة البترول البريطانية الإيرانية وحكومة إيران ، بل تطرق إلى العلاقات بين بريطانيا وإيران والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي أصبحت تسود منطقة الشرق الأوسط بأكملها . وبدء عصر القومية في قاره آسيا وما أن انتهت المشكلة مع إيران بإنشاء اتحاد شركات البترول وشركة البترول الأهلية الإيرانية ، حتى انتقل ميدان النزاع إلى العالم العربي ، فهذه منطقة يسودها عدم التوازن الاقتصادي والاجتماعي وتضطلم فيها مصالح الغرب الاستعمارية مع الحركات القومية في البلاد العربية وزاد الموقف تعقيدا المعركة الدائرة بين الصهيونية والعرب ، وهكذا أصبح الجو السياسي والاقتصادي ينذر بمخطر أشد مما كان يتوقع في إيران .

ولنتقل الآن إلى البلاد العربية المنتجة للبترول فتسأل : هل تستحيب هذه البلاد للدعوة إلى التضامن مع البلاد العربية الأخرى التي لم يوانيتها الحظ بوجود البترول تحت أرضها ؟

في ٤ يونيو سنة ١٩٥٧ وقع أعضاء الجامعة العربية اتفاقية بإنشاء المؤسسة المالية العربية للإئتماء الاقتصادي ، وقد كان باب عضويتها مفتوحا لأي بلد عربي ، وبذلك انضمت إليها الكويت التي لم تكن قد استكملت سيادتها . وكان رأس مالها الأساسي ٢٠ مليون جنيه مصرياً ، على أن تدفع حصص التأسيس بنسبة ما يساهم به كل بلد في نفقات الجامعة العربية ، وبذلك تساهم الجمهورية العربية المتحدة بنسبة ٢٩,٥٠٪ ، والعراق ١٥,٩٨٪ ، والسعودية ١٤,٥٧٪ ، والسودان ٦٪ ، ولبنان ٥,٦٤٪ ، والأردن ٢,٨٢٪ ، واليمن ٢,٨٢٪ ، وليبيا ١,٨٨٪ . وهذا حل وسط بين أحجام البلاد التي تملك البترول عن المشاركة في الإئتماء الاقتصادي المشترك ، ورغبة البلاد التي لا تنتج في الحصول على نصيب من خيرات جاراتها . وهكذا ساهمت مصر<sup>(١)</sup> وهي لا تملك البترول بأ كبر نصيب . وهذه بداية للمشاركة الاقتصادية بين البلاد العربية على أي حال ، وإن كان النضال السياسي الذي اجتاحت العالم العربي في عامي ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ يجعل الطريق طويلاً أمام تنفيذ مثل هذه الاتفاقية وعلى الرغم من أن حصة العراق في مؤسسة الإئتماء متواضعة فقد رفض الاشتراك في المشروع ، بل بما زاد الطين بلة ، أنه أعلن عجزه عن دفع الأقساط العادية المطلوبة منه لتغطية نفقات الجامعة العربية .

أما الكويت الذي كان مفروضاً أن يبادر بالمساهمة فقد أثر عدم

---

(١) لتتقد أن هذا اعتراف صريح من كاتب اجنبي على إعانتنا بمساعدة البلاد

العربية دون اعتراض ذاته ( كتب سياسية )

الارتباط . وعلى الرغم من كل هذه العقبات فقد وعدت البلاد التي وقعت الاتفاق بيده الاكتتاب ، وفي ١٢ يناير ١٩٥٩ وقعت ليبيا الاتفاق وبذلك بلغت جملة المبلغ المكتتب به ٢٤ مليون دولار ، وفي نفس اليوم أعلن المجلس الاقتصادي للجامعة العربية أثناء انعقاد دورته الخامسة في القاهرة بإنشاء المؤسسة التي يطلق عليها عادة اسم بنك التنمية العربي .

### نشاط بترول عربي شامل

قامت الجامعة العربية بدورين في الشؤون البترولية :  
أما الأول : فيتلخص في منح البترول العربي عن البلاد الغربية التي تتعاون مع الصهيونية لخلق إسرائيل ، وقد اتخذ قرار هذا الشأن في مؤتمر بلودان . غير أن هذا القرار لم يتم تنفيذه عندما نشأت الأزمه في فلسطين عام ١٩٤٨ ، وهذا راجع إلى حد كبير لموقف السعودية التي ترى فصل العمليات البترولية التجارية عن الاعتبارات السياسية (١) .

أما الثاني : فقد أعلنت الجامعة العربية أن البترول العربي يخدم مصالح الشركات الأجنبية والبلاد الأجنبية أولا ، واشتكت الجامعة من أن أعضائها ليس لهم صوت في تحديد مستوى الإنتاج ، وكذلك في تحديد الأسعار ، وتوجيه البترول المصدر إلى الخارج . وصرحت الجامعة بأن عقود الامتياز الحالية تدعم مركز شركات الامتياز تدعيا قويا ، وتحول دون مراقبة الحكومات العربية لنشاطها . ولقد كانت شئون البترول موضع بحث في مجلس الجامعة الغربية ، وفي اللجنة السياسية ، وفي المجلس الاقتصادي الأعلى . ففي سبتمبر سنة ١٩٥١ قررت اللجنة السياسية إنشاء لجنة فرعية لخبراء البترول لتخطيط السياسة البترولية

---

(١) وهذا اعتراف آخر على أن سعود يفضل مصالحه الشخصية على قضايا العرب القومية (كتب سياسية)

التي تدير عليها الجامعة ، واتخذت الجامعة العربية قراراً بإنشاء مكتب دائم للبترول في سكرتارياتها بجميع الإحصائيات والبيانات الخاصة بالبترول ، ولإنشاء معامل للتكرير في البلاد العربية أو توسيع معامل التكرير الحالية ، وتأسيس شركات وطنية لتوزيع منتجات البترول .

وقد أنشئ مكتب البترول الدائم في عام ١٩٥٥ ، وكان أول رئيس له المهندس العراقي محمد سليمان . وفي يناير عام ١٩٥٦ أصدر المجلس الاقتصادي الأعلى للجامعة العربية ٤٥ قراراً ، منها ١٩ قراراً خاصاً بالبترول وقد طلب المجلس من الأمين العام للجامعة أن يلفت نظر الدول الأعضاء إلى ما تمنحه إسرائيل من فوائد بحصولها على البترول من الاتحاد السوفيتي في مقابل تصدير المواد إليه .

وفي مايو ويونيو ١٩٥٧ عقد المجلس الاقتصادي الأعلى دورته الرابعة وأصدر ١٤ قراراً ، من أهمها القرار الخاص بدراسة الاقتراح الخاص بإنشاء خط أنابيب تمسكه البلاد العربية ، وأوضح فيه للأعضاء ما تحققه شركات الأنايب من أرباح خيالية ، وضرب مثلاً لذلك شركة نابلاين .

### المؤتمر العربي للبترول

عقد المؤتمر في القاهرة فيما بين ١٥ ، ٢٣ إبريل سنة ١٩٥٩ وحضره مالا يقل عن ٤٢٠ مندوباً ، ومثلت فيه دول الجامعة العربية باستثناء العراق . وحضره مراقبون من إيران وقزويلا وأمارات الخليج الفارسي ( العربي ) ، وشركات البترول .

ومن المسائل التي تثار حولها خلاف شديد عما طالب به أميل البستاني .

رئيس الوفد اللبناني . وهو أن تقدم البلاد المنتجة للبترول وشركاته الامتياز ٥٪ من أرباحها السنوية بصفة قرض لبنك التنمية العربي بفائدة ٢,٥٪ .

ولقد ساد المؤتمر جو من الاذعان والروية ، وخلا من النزعات المتطرفة باستثناء تصريحات هندريكس المستشار القانوني للوفد السعودي ، وكان مسلك صحافة الجمهورية العربية أثناء انعقاد المؤتمر باعثاً على الارتياح . .

إن احتكار عدد قليل من الشركات الكبرى لصناعة البترول في الشرق الأوسط أثار أحقاداً دولية . أضف إلى ذلك أن الأرباح الوفيرة التي تحققها شركات الامتياز في الشرق الأوسط مع التخلف الاقتصادي في المنطقة الذي نرب عليه عدم الاستقرار السياسي أثار تفكيراً جدياً في وجوب استخدام إيرادات بترول الشرق الأوسط لتنمية المنطقة اقتصادياً .

بدأت الدول العربية نفسها محاولات لوضع سياسة بترولية موحدة ، وكانت الجامعة العربية هي مركز التجمع العربي في هذا السبيل . ومن المشاهد أنه في حين أن الدول العربية مجمعة على منع وصول البترول العربي لإسرائيل ، فإن وجهات نظرها تختلف في نواحي أخرى كثيرة أهمها الخلاف بين البلاد العربية المنتجة للبترول ، والآخرى التي ينتقل البترول عبر أراضيها .

أما مشروعات إنشاء أسطول عربي للناقلات ، أو إنشاء شركة عربية لتوزيع البترول ، فقد لقيت موافقة إجماعية من الجامعة العربية . ولكنها لم تخرج عن مرحلة التخطيط ، وسوف تظل كذلك إلى أن يتوفر المال الكافي لتنفيذها .

ولا تعمل البلاد العربية تحت تأثير اعتبارات دولية ، ولكنها  
ترعى مصالحها الخاصة ، ويسيطر عليها في هذا الاتجاه شعور بالوحدة  
العربية .

أما شركات البترول فلم يهد لها أمل بعد اليوم في الانفراد بالعمل  
كالم يبق لها أمل في استمزاز قصر علاقاتها مع الحكومات المحلية على  
أوضاعها الحالية ، أى علاقة بين حكومة وشركة ، فقد تفتحت عليها  
الأمم بشكل لا يسمح بأن تبقى بعد اليوم في معزل عن الاتجاهات الدولية .  
وأخيراً فإن هذه الشركات ليس لديها أمل كبير في أن تظل في حصن  
منيع يقبها شر ما تسفر عنه سياسة عزية موحدة .

## الفصل السابع

### مواقف متشابهة

#### موضوعات وطنية :

درسنا في الأبواب السابقة العلاقة بين شركات البترول، الأجنبية والحكومات المحلية ونعرض في هذا الباب لدراسة العلاقة بين شركات البترول والجمهور في الحكومات المحلية ،

ولاشك أن الشعوب الوطنية عامل له حساب له وإن كان يغفل أحيانا ، فليس معنى ذلك أنه ليس محل اعتبار وستشمل دراستنا في هذا الباب فطاقا واسعا من المواقف العامة والأعمال المتصلة اتصالا مباشرا أو غير مباشر بعمليات شركات البترول في الشرق الأوسط .

وفي لبنان حيث تقتصر العمليات البترولية على العبور والتكرير نجد أن العلاقات الصناعية تسير طبقا لسياسة مقررة ثابتة بعيدة بوجه عام عن المشاحنات والأزمات . كذلك ينظر إلى العلاقات بين شركات البترول والجمهور بكثير من الاعتبار لتقدم الوعي السياسي وتعدد الوسائل التي يعبر بها الرأي العام عن نفسه . والموقف في سوريا يتشابه كثيرا مع الموقف في لبنان بل قد يزيد عليه وخاصة في المدن حيث الوعي السياسي على أشده ، وكما أتيت له الحرية السياسية تفتحت



أمامه شتى السبل للتعبير عن آرائه ومشاعره . وطالما حظيت دمشق بعدد كبير من الصحف والمجلات التي تعبر عن الاتجاهات الفكرية المختلفة — وهي في هذا قد تتجاوز — حدود الاعتدال بخلاف ما هو حاصل في جارتها بيروت .

وعلى العموم فتقديم الاعتبارات الشعبية على الاعتبارات الصناعية شائع في البلدين سوريا ولبنان وإن كان في الأخيرة أكثر ظهوراً منه في الأولى .

ولنتحدث الآن عن موقف الرأي العام من شركات البترول في المرحلة السابقة لمتع الامتياز والمرحلة اللاحقة له .

ولم يعرف الرأي العام العراقي أى شيء عن المفاوضات التي أجريت قبل توقيع عقد الامتياز الأول ولا تعديله عام ١٩٣١ . فالقرارات الخاصة بتوزيع ملكية بترول العراق أجريت بين الشركات البريطانية والهولندية والفرنسية وأخيراً الأمريكية ، وتم اتخاذ القرارات خارج العراق دون أن تسام فيها حكومة العراق نفسها ولا الرأي العام العراقي — ولما كان العراق تحت الانتداب البريطاني حينذاك فلم يكن هناك ما يدعو لإخفاء نصوص الاتفاقية ، ونشرت في الصحيفة الرسمية بالنصين العربي والإنجليزي .

فإذا انتقلنا إلى السعودية وجدنا أن الرأي العام لم يعرف شيئاً عن اتفاقية البترول التي عقدتها حكومته مع الشركات الأمريكية . وقد نشرت نصوص عقد الامتياز في الجريدة الرسمية ( أم القرى في ١٤ يوليو ١٩٣٣ ) ، وتقول أرامكو في بيان لاحق لها أن الحكومة السعودية اعترضت على إعلان الاتفاقية للجمهور .

أما اتفاقيات خطوط الأنابيب التي عقدت بين شركة النفط العراقية من جهة وسوريا ولبنان وشرق الأردن وفلسطين من جهة أخرى فلم يكن للشعوب أى تأثير عليها إذ أنها عقدت عام ١٩٣١ وقت أن كانت هذه البلاد تحت الانتداب . ولم تصبح نافذة المفعول إلا بعد أن وافق عليها المندوب السامى الفرنسى فى سوريا ولبنان والمندوب السامى البريطانى فى شرق الأردن . أما فى فلسطين فقد تم الاتفاق مباشرة بين المندوب السامى البريطانى والشركة ، ويلاحظ هنا أن الشعوب المجاورة البحر الأبيض ولو أنها أكثر تقدما من الشعوب المتوغلة شرقا أو جنوبا كما هو الحال فى إيران أو السعودية ، وانصرفت شعوب لبنان وسوريا إلى المشاكل الكبرى كالكفاح من أجل الاستقلال والنزاع ضد الصهيونية .

أما بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة فى الفترة ما بين ١٩٤٧ — ١٩٤٩ ، فقد أصبح الموقف يحتم إجراء مفاوضات بين شركة تالان والبلاد التى تعبرها خطوطها ، وبعد ذلك بأربعة أعوام اتخذت البلاد الأربع الرئيسية المنتجة للبتزول ما يلزم من إجراءات لإعادة النظر كلية فى الاتفاقيات القائمة . وفى منتصف العقد السادس من القرن العشرين أصبح الجمهور فى البلاد العربية على علم بأهمية البترول فى اقتصاديات بلاده ، وأصبح الوعي السياسى يسير جنبا إلى جنب مع الوعي البترولى .

وترتبط حركة التحرر السياسى فى الشرق الأوسط فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ارتباطا وثيقا بصناعة استخراج البترول فى المنطقة ، وهكذا أصبح البترول من جهة معقد الإمال فى التنمية

الاقتصادية ، ولكن من جهة أخرى كان رمز السيطرة الأجنبية وعاملاً مثيراً لكراهية الأجانب .

هذا وأن المفاوضات التي أجرتها شركة تايلاين وما أعقبها من توقيع الاتفاقيات والتصديق عليها في سوريا ولبنان ، تعتبر مثلاً حياً على ما للرأى العام من أثر قوى في البلدين بعد الحرب العالمية الثانية . وهذه الحوادث تبين لنا ما يلي : —

١ — أن قوة الرأى العام تضع الاعتبارات السياسية في المقام الأول قبل الاعتبارات الاقتصادية .

٢ — أن الحملات الصحفية توجه كلا من الرأى العام والحكومة في هذين البلدين .

٣ — اتجاه الرأى العام إلى اعتبار البترول سلاحاً في الكفاح السياسى وخاصة فيما يتعلق بموقف العرب من مشكلة فلسطين .

وعلى الرغم من أن الشعوب كانت في بادئ الأمر تبدي حماسة لعمليات نقل البترول عبر الأنابيب لما تطلبه ذلك من تشغيل الأيدي العاملة على نطاق واسع في البداية ، فإنه بعد إنشاء الخطوط استغنت الشركات عن عدد كبير من العمال والكتبة فانضموا إلى جيش العاطلين في الشرق الأوسط ، والبطالة صفة من الصفات التي تلازم بلاد هذه المنطقة ثم تبدد الهمم الذي كان مستولى على عقول الشعوب وما كانت تنخيله من تدفق الأموال بسبب وجود خطوط الأنابيب . ولم يعد البترول الدواء الناجح الذي يرى البلاد العربية من الفقر . وهنا تحول حماس — الشعوب العربية إلى انتقادات تبلورت في مظالم متنوعة تقع كلها تحت فئات ثلاث ، مظالم اقتصادية وصناعية وسياسية .

### المظالم الاقتصادية :

أهم هذا النوع من المظالم ، ما اعتقدته شعوب منطقة الشرق الأوسط من توزيع غير عادل للأرباح بين شركات البترول والحكومات المحلية . وأوضح مثل على ذلك الضجة العنيفة التي أثارها الرأي العام الإيراني ضد شركة البترول البريطانية الإيرانية ، وقد خفف من حدة الانتقادات الموجهة إلى الشركات ما تم من توزيع الأرباح بالمناصفة ، ولكنه لم يقض نهائيا على شكاوى الشعوب .

ومن دواعي توجيه الانتقاد إلى شركات البترول نجد بها لكميات البترول المستخرجة من أحد البلاد أو التلوث في الكشف عن آبار جديدة - وذلك كما حدث في العراق عام ١٩٥٢ .

ومن المظالم الاقتصادية التي أثارها بلاد الشرق الأوسط ضد شركات البترول عدم المضي في إنشاء معامل التكرير .

ومن الشكاوى المتكررة إعفاء شركات البترول من الضرائب المحلية وإعفاء وارداتها من المواد اللازمة للعمل من الرسوم الجمركية .

وأخيرا تتكرر الشكاوى من أسعار منتجات البترول التي تبيعها الشركات محليا ، ويطالب الرأي العام في البلاد العربية بتخفيض أسعار هذه المنتجات .

### المظالم الصناعية :

من العوامل التي تثير شكوى الجمهور في الشرق الأوسط ضد شركات البترول الاجراءات التي تتخذ ضد العمال وطردهم من العمل . وصحافة الشرق الأوسط ، قد تقف عند حادثة فردية من حوادث طرد العمال وتظهر الشركة دائما في ثوب المعتدى والعامل هو ضحية بريئة لهذا التعسف .

ويزيد الموقف تعقيدا أن المشرفين على العمال من الرعايا البريطانيين أو الأمريكيين .

ومن عوامل إثارة المشاكل بين الشركات والجمهور طريقة اختيار العمال التي بعض المناطق يصر الزعماء الوطنيون ذوو النفوذ في مناطق معينة على أن يكون جهاز التشغيل في منطقتهم وفقا على أبناء المنطقة ، وهذا ما حدث مع أسرة أسعد في جنوب لبنان حيث يوجد نهاية خط أنابيب تابلان في صيدا ، ومع أسرة كرامى في طرابلس شمال لبنان حيث يوجد نهاية خط أنابيب شركة النفط العراقية ومنشآت التسكريب .

كذلك يوجه الانتقاد في بلاد الشرق الأوسط إلى التفرقة في تقديم الخدمات الاجتماعية وخصوصا الإسكان ، للوطنيين والغربيين ، ويوجه الانتقاد أيضا إلى الفروق الكبيرة في الأجور والمرتبات بين هاتين الفئتين .

هذا وأن وجود جالية غربية كبيرة كلها من الإداريين والاختصاصيين والفنيين بجانب مجموعة من الوطنيين الذين يقومون بأعمال يدوية أو كتابية ، تعد عاملا قويا في إثارة الشعور الوطني ضد هؤلاء الأجانب .

### المظالم السياسية :

إن أهم نقد سياسي يوجه إلى شركات البترول أنها أداة وقوة محركة في أيدي الامبريالية الغربية في الشرق الأوسط وتجمع على هذا النقد عناصر غير متجانسة من الوطنيين المتطرفين واليساريين ونورد هنا نبذة من مقال ظهر في جريدة « صدى الأمل » العراقية بتاريخ ٦ مارس ١٩٥١ . قالت الجريدة :

« إن العامل الرئيسي في تدعيم مركز الامبريالية البريطانية في العراق وفي اجتذاب الامبريالية الأمريكية حديثا إلى الشرق الأوسط هو البترول . حل الرغم من أن البلاد العربية هي أغنى بلاد العالم بمواردها البترولية نشعر بها تقاسي الفقر والتعاسة وهي كما قال الشاعر العربي :

كالعيس في البداء يقتلها الغمأ والماء فوق ظهورها محمول  
وليس الأمر قاصرا على العراق بل هو نعمة عامة في بلاد الشرق الأوسط جميعها ، فقد أطلقت إحدى صحف لبنان على شركات البترول اسم « الأخطبوط الاستعماري » .

ولقد بلغ انتقاد الشركات أشده في إيران والعراق فوجهت اتهامات إلى شركة البترول البريطانية الإيرانية بأنها قوة سياسية محركة في إيران بوجه عام وفي إقليم خوزستان على وجه الخصوص . واتهمت الصحف العراقية شركة النفط بأنها تتدخل في الانتخابات وفي التحالف مع العناصر الرجعية وفي إفساد ضمائر الزعماء السياسيين .

واتهمت الصحافة العربية وخصوصا صحافة لبنان وسوريا (الزمان - الهدف - القيس ) شركات البترول بأنها تقوم بهتريب البترول العربي إلى إسرائيل .

## الفصل الثامن

### حركة وحدة العمال العرب

تبين أن بعض الاضطرابات التي أثارها عمال البترول في الشرق الأوسط كانت تحت تأثير بواعث سياسية. ولا شك أن بعض الحوادث كاستخريب خطوط الأنايب في سوريا مثلاً. جاء نتيجة لاعتبارات التضامن العربي والرغبة في تصفية الحساب مع بعض الدول الغربية لما لها من سيطرة حقيقية أو مزعومة. ولما كان هذا هو موقف العمال العرب. وجب أن تلقى نظرة على تلك المنظمة التي بذلت جهوداً جبارة في السنوات الأخيرة لتنظيم العمال في البلاد العربية ووضعهم تحت توجيه سياسي مركزي وتلك المنظمة هي اتحاد نقابات العمال العرب.

تم تكوين هذا الاتحاد في دمشق في ٢٤ مارس سنة ١٩٥٦ بحضور مندوبي العمال في مصر وسوريا ولبنان والأردن وليبيا وهؤلاء المندوبون يمثلون المؤتمر الدائم لنقابات العمال في الجمهورية العربية المتحدة. والاتحاد العام لنقابات العمال في الجمهورية السورية. واتحاد نقابات العمال في شمال لبنان واتحاد نقابات العمال في المملكة الأردنية الهاشمية. والاتحاد العام لنقابات العمال في ليبيا. ويلاحظ أن عمال لبنان لم يمثلهم في هذا المؤتمر اتحاد عام لنقابات العمال اللبنانيين. بل مثله اتحادان فقط من بين اتحادات العمال اللبنانيين وعددها ستة. وقد تم تكوين اتحاد نقابات العمال العرب بناء على اقتراح تقدم به اتحاد نقابات العمال في الأردن. وقد باركت حكومة الثورة في مصر هذا الاتحاد الجديد. وكان مؤسسه يحملون إلى حد كبير طابع الكفاح الذي تمتاز

به حركة القومية العربية . تلك الحركة التي تلقى تأييدا من الرئيس عبد الناصر ، ولما كانت السعودية والعراق وامارة الخليج الفارسي المنتجة للبترول غالية من تقافات العمال فلم تشترك في المؤتمر .

### القانون الاساسي لاتحاد نقابات العمال العرب وأهدافه

كان القانون الاساسي للاتحاد خليطا من الاهداف السياسية والعمالية بل إن الناحية السياسية غلبت فيه على الناحية العمالية . وقد جاء في ديباجة القانون الاساسي ما يلي :

يعلن الاتحاد تأييده لمبادئ تقرير المصير وحق الأمم في حكم نفسها كما يعلن تأييده لأي حركة قومية تستهدف القضاء على الاستعمار والسيطرة الأجنبية وكل جهود تبذل من أجل قضية السلام .

ومن الاهداف الرئيسية للاتحاد تعزيز الروابط بين العمال العرب بوجه خاص وعمال المريقيا وآسيا بوجه عام .

ومن أهدافه العمل على إزالة الحواجز التي أقامها الاستعمار بين البلاد العربية وجعل الموارد الطبيعية في البلاد العربية مشاعا بينها لصالح المجتمع العربي في مجموعه .

وفتح باب العضوية للبلاد العربية التي لم تشترك في الاتحاد وخص منها السودان وتونس والمغرب والجزائر وعدن وفلسطين .

وقد اختير صبحي الخطيب (سوريا) لرياسة الاتحاد وقضى كامل (مصر) للمسكرتارية العامة . واتفق على أن يكون المركز الرئيسي للاتحاد في القاهرة وهذا مما جعل لمصر الكلمة الأولى في شئون الاتحاد . وبهذه المناسبة . فإن الاتحاد لم يختلف في وضعه عن روح الأمة العربية التي سلت مقاليد الزعامة فيها لمصر .



# الباب الخامس

## الفصل التاسع

### الآثار التي خلفتها أزمة السويس

نعتبر أزمة السويس عام ١٩٥٦ موضوعاً قيمياً لدراسة الآثار المترتبة على حادث سياسي ومدى علاقة هذا الحادث وآثاره بصناعة البترول في الشرق بل وفي العالم أجمع .

ويمكن إيجاز التطورات الأساسية لهذه الأزمة فيما يلي :

- ١ - في ٢٩ أكتوبر هاجت إسرائيل الأراضي المصرية .
- ٢ - في ٣٠ أكتوبر أنفرت بريطانيا وفرنسا معاً باتخاذ إجراء عسكري لفصل بين القوتين المتحاربتين وحماية قناة السويس<sup>(١)</sup> .
- ٣ - في ٣١ أكتوبر شنّت بريطانيا وفرنسا معاً هجومهما على مصر وضربتاً بورسعيد وبعض المراكز العسكرية الأخرى بالقنابل .
- ٤ - في ٥ نوفمبر بدأت القوات المشتركة الفرنسية والبريطانية غزو منطقة قناة السويس وتدخلت الأمم المتحدة فطالبت بوقف العدوان على مصر فوراً وانسحاب القوات الغازية وأنشأت قوات

---

(١) عرف العالم أجمع أن بريطانيا وفرنسا كانتا وراء الهجوم الإسرائيلي .  
(كتب سياسية)

طوارىء دولية للحيولة دون حدوث احتكاك جديد بين مصر وإسرائيل  
ولما انسحبت قوات إسرائيل انتهت المرحلة العسكرية من أزمة السويس  
وبدأت الأزمات السياسية .

وليس من شأننا هنا أن نطيل الكلام عن تفاصيل أزمة السويس  
وكل ما يهمنا هو مدى ما خلفته من آثار في صناعة البترول .

لقد بدأت هذه الآثار في الظهور منذ اغلاق القناة في وجه الملاحة  
الدولية يوم ٢١ أكتوبر ١٩٥٦ . وفي اليوم التالي وجه الاتحاد نقابات  
العمال العرب من محطة إذاعة القاهرة نداء إلى جميع العمال العرب بأن  
ينفذوا القرارات التي أصدرها الاتحاد في أغسطس السابق ومنها تدمير  
المنشآت البترولية وخطوط الأنابيب ومهاجمة القواعد العسكرية  
الأجنبية .

كذلك وجه شيخ الأزهر نداء إلى العالم الإسلامي كي يهب عن بكرة  
أبيه لشن حرب مقدسة .

#### مصرى حوادث مصر في العراق ولبنان :

على الرغم من أنه كان هناك توتر في العلاقات بين مصر وبعض  
الحكومات العربية فقد خلفت حوادث العدوان على مصر آثاراً بعيدة المدى  
في جميع أنحاء العالم العربي . وكان هناك إجماع كامل في البلاد العربية من  
الشعوب على استنكار العدوان ولقد تعرضت مصالح بريطانيا وفرنسا  
في الشرق الأوسط . مثله في شركات البترول . إلى أخطار جسيمة ولكن  
بترول الشرق الأوسط لا تملكه فرنسا وبريطانيا وحدهما بل هو ملك

شركات دولية . وأمريكا وحدها تملك ما لا يقل عن ٢٥ ٪ من هذا البترول .

ولم تكن شركات البترول الأجنبية وحدها التي وقعت في مأزق فهناك حكومة العراق التي ترتبط مع الغرب في حلف عسكري والتي تعتمد في حوالي ٦٩ ٪ من إيراداتها على إيرادات شركة النفط العراقية . وقد وجد حكام العراق أنفسهم بين نارين : فأما إرضاء الاستثمارات البترولية الغربية وهنا تنوثر ثائرة الشعب . وأما الاستجابة لمواطف الشعب وهنا تخسر الحكومة إيراداتها من البترول .

وقد قاست حكومة العراق الأمرين باتباعها هذه السياسة . حيث أصبحت هدفاً لسهام زعماء المعارضة والرأى العام الهائج المطالب بالوقوف بجانب مصر .

وحدث هياج شعبي عنيف وخاصة في النجف والموصل ولكن الحكومة بادرت بالقضاء على هذه الاضطرابات الشعبية بالقوة .

وكان موقف حكومة لبنان قاترا كوقف العراق وأصر كيل شمعون رئيس الجمهورية على ألا تقطع صلته بالغرب . ولم يعمد لبنان لقطع علاقاته الدبلوماسية مع بريطانيا أو فرنسا كما أن اللبنانيين لم يعتدوا بالتمهير على خطوط أنابيب شركة النفط العراقية .

### ترسيم خطوط الأنابيب في سوريا :

اتخذت سوريا موقفا مخالفا كل المخالفة لموقف كل من العراق ولبنان فأعلنت قطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا . وفي

٢ نوفمبر ١٩٥٦، نسف السوريين محطات الضخ التابعة لخط أنابيب شركة النفط العراقية . وبذلك توقف تدفق البترول من العراق إلى بانياس وطرابلس . وكان هذا الإجراء بفعل العمال أنفسهم تضامنا منهم مع إخوانهم المصريين .

ولم تصرح الحكومة السورية لفرقة المهندسين التابعة لشركة النفط العراقية بالشروع في إصلاح الأنابيب إلا في ٦ مارس ١٩٥٧ أى بعد أربعة أشهر من الموقف على حقيقته .

ما خلفته عملية النسف من آثار اقلبية وعالمية :

كان لتدمير أنابيب البترول في سوريا نتيجة من : أحداهما إقليمية والأخرى عالمية ولكل منهما أثره القوي على الاقتصاد والأمن الغربيين . بل وعلى اقتصاد وأمن العالم بأكمله . ولندع لغة الأرقام تتكلم لتوضح لنا الموقف على حقيقته :

كان نقل البترول عن طريق قناة السويس يبلغ ٧٧ مليون طن من البترول سنويا وتمثل خطوط الأنابيب عبر سوريا ٢٥ مليون طن . وقد توقف الطريقتان وهذا معناه توقف مرور ١٠٢ مليون طن من البترول سنويا أى بمعدل ٢٠٤ مليون برميل يوميا . كانت تشحن منها ٨٧٥ مليون طن سنويا أى ١٠٧٥ مليون طن برميل يوميا إلى أوروبا .

وكانت أوروبا في عام ١٩٥٦ تستورد البترول بمعدل ١٢٥ مليون طن سنويا أى بمعدل ٢٠٥ مليون برميل يوميا ، وهكذا حُرمت أوروبا فيما بعد العدوان من ٧٠٪ من وارداتها العادية من البترول . وقد يقال إن البترول الذي يشحن عن طريق قناة السويس يمكن تصديره عن طريق

الكتاب ولكن هذا يؤجل وصول الشحنات أسبوعين على الأقل وبذلك لا يستطيع النقل عن طريق الكتاب أن يتمصل أكثر من ٦٠٠٪ من كميات البترول المنقولة عن طريق القناة والنتيجة الحتمية لذلك أن تنقص واردات أوروبا من البترول بمقدار ٤٥٪.

ولقد حاولت الدول الصناعية في أوروبا الغربية أن تنجيه بعد أزمة السويس إلى نصف الكرة الغربي لتستورد منه البترول ولكن قامت في وجه هذه المحاولة ثلاث عقبات :

١ - تسرب احتياطياتها من العملة الصعبة إلى الخارج .

٢ - صعوبة الحصول على كميات البترول المطلوبة بعد فترة قصيرة .  
من تقديم الطلبية .

٣ - الحصول على ما يلزم من الناقلات .

وقد حاولت « لجنة طوارئ » الشرق الأوسط ، وهي هيئة أمريكية أنشئت اسد النقض الذي طرأ على واردات أوروبا الغربية من البترول أن تسد حاجة أوروبا الغربية من احتياجاتها البترولية ولكن كانت محاولتها عبثا وثبت أن الكميات التي شحنت من أمريكا إلى أوروبا لم تكفي احتياجاتها . بل كان هناك عجز قدره ٣٠٠ ألف برميل يوميا أى بنسبة ١٢٪ من استهلاك أوروبا للبترول . واضطرت بريطانيا وبعض دول أوروبا الغربية إلى الاتجاه لنظام توزيع البترول بالبطاقات

ولنتقل الآن إلى الآثار الإقليمية :

لقد كانت هذه الآثار متعددة النواحي فقد كان معدل الإنتاج قبل

أزمة السويس واتلاف خط الأنابيب في سوريا ١٩٠ مليون طنًا في السنة أي ٣٨ مليون برميل في اليوم . وقد هبط هذا المعدل بعد حوادث ١٩٥٦ إلى الثلث أي حوالي ٦٣ مليون طن في السنة منها ٢٥ مليون طن من كركوك و ٣٨ مليون طن من منطقة الخليج الفارسي ( العربي ) وأشد من أصيب بسبب هذه الحوادث العراق الذي كان معدل إنتاجه السنوي ٣٥ مليون طن هبط إلى ٣٧٪ من مقداره الأصلي عام ١٩٥٧ كذلك تأثر الدخل في كل من سوريا ولبنان وفيهما نهاية خطوط الأنابيب العراقية . وتقدر الخسارة التي لحقت بسوريا من يوم نصف الأنابيب إلى يوم إعادة تشغيلها بمعدل ٥٠ ألف دولار في اليوم وخسارة لبنان بحوالي ٥٦٠٠ دولار في اليوم .

## الفصل العاشر

### خاتمة

إن ما سبق أن أوضحناه من علاقات بين شركات البترول الأجنبية في الشرق الأوسط وبلاد المنطقة المنتجة للبترول أو التي يعبر البترول أراضيها يبين لنا ثلاث حقائق أساسية هامة :

- ١ - الدور الحيوى الذى يلعبه بترول الشرق الأوسط في اقتصاديات أوروبا الغربية ومن ثم في اقتصاديات العالم الحر بأكمله .
- ٢ - المساهمة الفعلية القوية للبترول في ازدياد رفاهية الشرق الأوسط وازدهاره الاقتصادى .

٣ - حالة عدم الاستقرار وقلة توفر الأمن للشركات الأجنبية التى تقوم باستغلال بترول الشرق الأوسط .

وما دام الشرق الأوسط والعالم الغربى فى حاجة إلى بعضهما البعض فواجب إذا أن تسير العمليات البترولية سيراً هيناً هادئاً حتى يمكن للطرفين الحصول على أكبر قسط من الفائدة . وإذا فلا مجال لحالة عدم الاستقرار وعدم توفر الأمن اللتين تعمل فى ظلهما شركات البترول فى الشرق الأوسط . والواقع أن عدم الاستقرار ناتج من عدة عوامل سياسية وقانونية واقتصادية واجتماعية .

وأهم هذه العوامل السياسية بدورها منشؤها عدم توفر الثقة بين الغرب والشرق الأوسط وكلما نشأ نزاع بين الطرفين حسب الشرق الأوسط جام غضبه على شركات البترول الغربية الموجودة في المنطقة . ولتضرب لذلك مثلاً حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وأزمة السويس عام ١٩٥٦ . فقد قاست في خلالها صناعة استخراج البترول في الشرق الأوسط الأمرين وبتجته الرأي بين بعض المشتغلين بالشئون السياسية إلى أن شركات البترول الكبرى ذات نفوذ كبير على الحكومات الغربية وأنها هي التي توجه سياستها نحو الشرق الأوسط عامة والبلاد الغربية بوجه خاص . وهذا قول فيه شيء من الصحة والواجب أن خير سياسة تتبعها الشركات هي أن تتباعد بقدر ما تستطيع من إقحام نفسها في المسائل السياسية في بلادها وتركز جهودها على الشئون الاقتصادية الخاصة بها باعتبارها هيئة استثمار بترولي .

ويجدر بنا أن نشير هنا إلى خلاف أساسي بين وجهتي النظر البريطانية والأمريكية في هذا السبيل . فالسياسة البريطانية تربط ما بين مصالح شركات البترول البريطانية في إيران والعراق والكويت والخليج وبين حكوماتها وأكبر دليل على ذلك مشكلة تأميم شركة البترول البريطانية في إيران عام ١٩٥١ . فقد عرضت المشكلة على محكمة العدل الدولية وفي محكمة العدل كانت وجهة النظر البريطانية أن عقد الامتياز هو في جوهره اتفاق دولي بين بريطانيا وإيران .

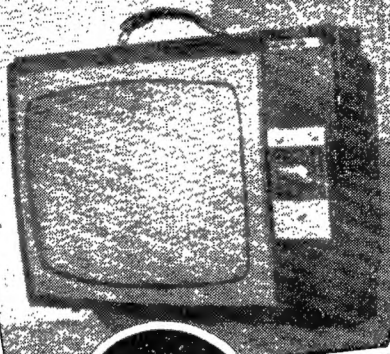
أما ما يقال من أن شركة البترول ( دولة داخل الدولة ) فهذا موضوع يستحق الرعاية والبحث : وإني لأذكر مثلاً يوضح ما لهذا الوضع من آثار خطيرة إذا تمسكت الشركات بموقفها .



فقد كانت إحدى شركات البترول في الشرق الأوسط تمتلك مطاراً خاصاً بها على قرب من إحدى المدن الكبرى في البلد المنتج . وكانت خطوط الطيران العادية تستخدم مطارا تابعاً للحكومة المحلية ولكنه ينقصه الكثير من الاستعداد في حين كان مطار الشركة معداً لإعداداً كاملاً وقد أثار هذا الموقف الحقد في نفوس الوطنيين . فقد اقترح أحد أعضاء مجلس إدارة شركة البترول أن يسمح لخطوط الطيران المحلية باستخدام مطار الشركة .

ولا شك أن حكومات الشرق الأوسط في هذا العصر الذي اجتاحت المنطقة فيه نزعة قوية ثورية تجد نفسها مضطرة إلى حل مشاكلها الاقتصادية بتأميم ما لديها من شركات أجنبية وخاصة شركات البترول . وتأميم شركات البترول فلا بد وأن تقابله معارضة شديدة من الشركات الأجنبية ومن حكوماتها وهذا ما حدث عندما أمم مصدق شركة البترول البريطانية الإيرانية .

وعلى الرغم من أن الحكومات الغربية في الوقت الحاضر تتجنب استخدام القوة في مثل هذه الحالات . فإن المقاطعة الاقتصادية التي تفرضها تعتبر عبئاً ثقيلاً على كامل المعتدى فتلهب الشعور الوطني في المنطقة كلها وتسرى فيها عدوى التأميم .



١٩  
بوصة



أروع ما أنتجته  
مصانع شركة النصر للتلفزيون  
على أحدث طراز عالمي



تصدر قريباً

من الشرق والغرب

# الْحُكُونُ وَالْفَسَادُ

لأرسطو طاليس

نقله إلى العربية

أحمد لطفى السيد

الذئ ٣ فروش

العدد ٢٥٢

صدر يوم الأحد ٤ مارس ( آذار ) سنة ١٩٦٢

الدار القومية للطباعة والنشر

١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج

تليفون ٤٥٢٤٦ - ٤٥٤٠٥ - ٣١٦٢٥

31  
7  
1

Bibliotheca Alexandrina  
مكتبة الإسكندرية



0267617